

(الفصل الثالث) في إبطال حيل البحيري المبنية على الكذب والمين في إسقاط الثقة بالصحيحين

حول كفر أبوي النبي صلى الله عليه وسلم

* قال البحيري في مقال له بعنوان: "ملعون من قال إن والدي رسول الله في النار" (جريدة اليوم السابع / الخميس، ١٣ نوفمبر ٢٠٠٨):

"حديثان رواهما مسلم بدون مشاركة البخاري لإثبات أن أبوي النبي في النار خالدين؛ لأنهما ماتا على الشرك والكفر بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم تكاثرت وتناثرت أقواله على لسان أصحابه ثم انتقلت إلى مسامع وألسنة التابعين - الذين رأوا وسمعوا أصحاب النبي بعد وفاته - ثم شاعت واختلطت بعد ذلك أقواله، عليه صلوات الله، على السنة الصادقين والكاذبين والمدلسين على السواء".

قلت: هكذا يسير البحيري - وفق خطة خبيثة رسمها له شيطانه، من أجل قذف الشك في قلوب الضعفاء من أعظم مصدرين من مصادر سنة الرسول صلى الله عليه وسلم، وهما صحيح البخاري، وصحيح مسلم!

والبحيري في هذا المعترك الخاسر يتعلق بخيوط العنكبوت ظاناً ظن السوء أنه يمكن أن يشيد بهذه الخيوط صرح الباطل، ويهدم أصول الحق! وظن هذا الهدام أنه واثقه الفرصة لبث ضلاله خلال الحرب القائمة ضد حزب الإخوان المسلمين، وجعل أن الله سبحانه قدر أن تبقى طائفة من الأمة ظاهرين على الحق، لا يضرهم من خذلهم، ولا من خالفهم حتى يأتي أمر الله، ورءوس هذه الطائفة هم العلماء الربانيون الذين يذوبون عن دين الله تحريف أمثاله من الغالين، وانتحال أمثاله من المبطلين.

ولكن الواضح أنه مستغل من قبل أعداء الإسلام لضرب أصول الإسلام.

ومن خدمة هذا الهدام لأعداء الإسلام أنه يعطي الفرصة للمتطرفين حقاً من حزب الإخوان المسلمين في إيقاع الفتنة بين الراعي والرعية؛ حيث إن هؤلاء المتطرفين الخوارج يظهرون الدولة أنها مقررة لهذه الزندقة حامية لها، ويستثمرون هذا - كعادتهم - تهيج المسلمين وإثارتهم للخروج وقتال الحكام تحت دعوى حماية الإسلام، وما بهم من حرص على حماية الإسلام، إنما يستخدمون المسلمين - بإثارة عواطفهم للإسلام - لنصرة حزبهم الضال المنحرف عن الإسلام؛ لإقامة دولتهم الحزبية الوثنية.

وقد تلاعب هذا البحيري الهدام في هذا المقال كذلك بعواطف المسلمين سالكا مسلك أجداده من أهل البدع الذين يتظاهرون بالدفاع عن نسب النبي صلى الله عليه وسلم، وهم في واقع الأمر ليسوا حريصين على اتباع سبيل رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا على حماية نسبه الشريف.

فهذا المفتري يدعي كذباً وزوراً وبهتاناً أن أقوال رسول الله صلى الله عليه وسلم صارت على السنة الصادقين والكاذبين والمدلسين على السواء، يعني أن الحابل اختلط بالنابل، وبهذا يصريح بمرامه الدنيئة من إسقاط السنة بالكلية؛ حيث إنها ضاعت بين هذه الفئات، فلا تمييز بين الصادق والكاذب من نقلة السنة إلا وفق المعايير العقلية الفاسدة التي وضعها البحيري وأسلافه من الهدامين والملاحدة والمستشرقين.

* وقال البحيري - كفى الله المسلمين شره -: "ولما بدأ عصر تدوين الحديث النبوي استحدث علماء الحديث دلائل وقرائن للتحقق من صدق أو كذب الإسناد - رواة الحديث - وهو ما سمي علم (الجرح والتعديل)، والإسناد هو سلسل أسماء الرجال الذين رووا الحديث صعوداً حتى الصحابي الذي سمع النبي أو حكى عنه، ورغم نبيل ووجاهة الفكرة نظرياً كمحاولة للتأكد من صحة الحديث فإن سلبات مخيفة ومريعة قد تجت عنها فيما

بعد، حيث تطورت فكرة (الإسناد) تطوراً عكسياً فأصبح يمثل قيداً ليس على قبول الحديث، بل على رفضه بمعنى أنه إذا صح السند وكان رواية الحديث ثقات أو أثبات أو عدول (بتقدير البعض) أدى ذلك طواعية وتبعية إلى قبول الحديث واستحالة رفضه ولو كان يناقض صريح القرآن، فتحول السند من كونه قيداً لقبول الحديث إلى قيد ضد رفضه، مما أدى إلى قبول وتدوين أحاديث تناقض وتضاد القرآن بوضوح وصراحة وجراً، ومع أن الحديثين الأوائل وضعوا أول ضوابط قبول الحديث وهي وجوبية عدم مخالفة الحديث لصريح القرآن".

قلت: فليسم لنا هذا الهدام هؤلاء الحديثين الذين وضعوا هذا الضابط المزعوم!

وليسم لنا المصادر التي ذكرت هذا، والافهو كاذب مدع متشعب بما لم يعط!!

فإن أئمة الحديث من التابعين لما ظهرت الفتنة، وخافوا أن يدخل السنة ما ليس منها شرعوا في التثبت من النقلة، ومن هنا بدأ علم الإسناد، وتضافرت أقوال الحديثين الأوائل على تعظيم شأن الإسناد، الذي يسعى البحيري إلى تشويهه بهذه الهلوسة الاعتزالية الإلحادية التي أصابته، ومن عيون ودرر كلمات الحديثين الأوائل في هذا الشأن ما يلي:

قال الإمام مسلم في مقدمة صحيحه (١٥/١): حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكْرِيَاءَ، عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، قَالَ: "لَمْ يَكُونُوا يَسْأَلُونَ عَنِ الْإِسْنَادِ، فَلَمَّا وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ، قَالُوا: سَمَوْنَا لَنَا رِجَالَكُمْ، فَيَنْظُرُ إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ فَيُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ، وَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ الْبِدْعِ فَلَا يُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ" (١).

ومن هو محمد بن سيرين؟

قال مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِيُّ: كَانَ ابْنُ سِيرِينَ فَقِيْهًا، عَالِمًا، وَرِعًا، أَدْبِيًّا، كَثِيرَ الْحَدِيثِ، صَدُوقًا، شَهِدَ لَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ وَالْفَضْلِ بِذَلِكَ، وَهُوَ حُجَّةٌ. (كما في السير ٦١١/٤).

وقال يزيد بن زريع: "لكل دين فرسان، وفرسان هذا الدين أصحاب الأسانيد" (٢).

وقال سفيان الثوري -رحمه الله-: "الملائكة حراس السماء، وأصحاب الحديث حراس الأرض" (٣).

وعن عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ حَسَّانٍ، قَالَ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ، يَقُولُ: «الْإِسْنَادُ سِلَاحُ الْمُؤْمِنِ فَإِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ سِلَاحٌ، فَبِأَيِّ شَيْءٍ يُقَاتِلُ؟» (٤).

وقال الترمذي في العلال الصغير (٧٣٩/١): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحَسَنِ قَالَ سَمِعْتُ عَبْدًا يَقُولُ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ: "الْإِسْنَادُ

(١) وأخرجه العقيلي في مقدمته على الضعفاء (١٠/١)، وغيره وإسناده صحيح.

(٢) أخرجه الخطيب في شرف أصحاب الحديث (ص ٤٤)، والحاكم في المدخل إلى الإكلیل (ص ٣٠)، والهرابي في ذم الكلام وأهله (٩٨٥) من طرق عن صالح بن حاتم بن وردان، عن يزيد به، وإسناده حسن.

(٣) أخرجه الخطيب في شرف أصحاب الحديث (ص ٤٤)، وأبو طاهر السلفي في "الثلثون من المشيخة البغدادية" (ق ٣٤)، وإسناده حسن.

(٤) أخرجه ابن حبان في مقدمة الجرح وحين (٣١/١)، والخطيب في شرف أصحاب الحديث (ص ٤٢)، وأبو عبد الله الحاكم في المدخل إلى الإكلیل (ص ٢٩)، والسمعاني في أدب الإملاء والاستملاء (٨/١)، وإسناده حسن.

عِنْدِي مِنَ الدِّينِ لَوْلَا الْإِسْنَادُ لَقَالَ مَنْ شَاءَ مَا شَاءَ" (٥).

وأخرج السمعاني في أدب الإملاء والاستملاء (٧/١) بإسناده عن الأصمعي قال: "كَانَ رَجُلٌ يُحَدِّثُنَا وَتَحْنُ جَمَاعَةٌ فَلَمَّا فَرَّغَ مِنَ الْحَدِيثِ قَالَ لَهُ أَعْرَابِيٌّ مَا أَحْسَنَ أَحَادِيثَ جَسْنَا بِهَا لَوْ أَنَّ لَهَا سَلْسِلَ تَقَادُّ بِهَا قَالَ أَبُو الْحَسَنِ يَعْنِي الْإِسْنَادَ".

وقال الخطيب البغدادي في شرف أصحاب الحديث (ص ٤١) تحت باب: (البيان أن الأسانيد هي الطريق إلى معرفة أحكام الشريعة): أخبرني مُحَمَّدُ بْنُ الْمُظَفَّرِ الدِّيَنُورِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ يَحْيَى الْمُرَكِّي، قَالَ: حَدَّثَنَا الْإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ خُرَيْمَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ نَصْرِ الْمُقَرِّي، يَقُولُ: سَمِعْتُ إِبرَاهِيمَ بْنَ مَعْدَانَ، يَقُولُ: قَالَ: ابْنُ الْمُبَارَكِ: «مِثْلُ الَّذِي يَطْلُبُ أَمْرَ دِينِهِ بِلَا إِسْنَادٍ كَمِثْلِ الَّذِي يَرْتَقِي السَّطْحَ بِلَا سُلَّمٍ».

وأخرج أيضاً تحت باب: "ذكر بيان فضل الإسناد وأنه مما خصَّ الله به هذه الأمة"، بإسناده عن مُحَمَّدِ بْنِ حَاتِمِ بْنِ الْمُظَفَّرِ، يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ أَكْرَمَ هَذِهِ الْأُمَّةَ وَشَرَّفَهَا وَفَضَّلَهَا بِالْإِسْنَادِ، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ مِنَ الْأُمَمِ كُلِّهَا، قَدِيمُهُمْ وَحَدِيثُهُمْ، إِسْنَادٌ، وَأَنَا هِيَ صُحُفٌ فِي أَيْدِيهِمْ، وَقَدْ خَلَطُوا بَكُتُّبِهِمْ أَخْبَارَهُمْ، وَلَيْسَ عِنْدَهُمْ تَمْيِيزٌ بَيْنَ مَا نَزَلَ مِنَ التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ مِمَّا جَاءَهُمْ بِهِ أَنْبِيَائُهُمْ، وَتَمْيِيزٌ بَيْنَ مَا الْحَقُّوهُ بِكُتُبِهِمْ مِنَ الْأَخْبَارِ الَّتِي أَخَذُوا عَنْ غَيْرِ الثَّقَاتِ. وَهَذِهِ الْأُمَّةُ إِنَّمَا تَنْصُ الْحَدِيثَ مِنَ الثَّقَةِ الْمَعْرُوفِ فِي زَمَانِهِ، الْمَشْهُورِ بِالصِّدْقِ وَالْأَمَانَةِ عَنْ مِثْلِهِ حَتَّى تَنْتَاهِيَ أَخْبَارُهُمْ، ثُمَّ يَبْحَثُونَ أَشَدَّ الْبَحْثِ حَتَّى يَعْرِفُوا الْأَحْفَظَ فَالْأَحْفَظَ، وَالْأَضْبَطَ، فَالْأَضْبَطَ، وَالْأَطْوَلَ مُجَالَسَةً لِمَنْ فَوْقَهُ مِمَّنْ كَانَ أَقَلَّ مُجَالَسَةً. ثُمَّ يَكْتُبُونَ الْحَدِيثَ مِنْ عِشْرِينَ وَجْهًا وَأَكْثَرَ حَتَّى يَهْدُوهُ مِنَ الْغَلْطِ وَالزَّلَلِ، وَيَضْبُطُوا حُرُوفَهُ وَيَعْدُوهُ عَدًّا. فَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ نِعَمِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ. نَسْتَوْجِزُ اللَّهَ شُكْرَ هَذِهِ النِّعْمَةِ، وَنَسْأَلُهُ التَّشْيِيتَ وَالتَّوْفِيقَ لِمَا يَقْرُبُ مِنْهُ وَيُزِيلُ لَدَيْهِ، وَنُحْمَسُكَ بِطَاعَتِهِ، إِنَّهُ وَلِيُّ حَمِيدٍ».

فعلق الخطيب قائلاً: "فَلَيْسَ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ يُحَابِي فِي الْحَدِيثِ أَبَاهُ، وَلَا أَخَاهُ، وَلَا وَلَدَهُ. وَهَذَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَدِينِيُّ، وَهُوَ إِمَامُ الْحَدِيثِ فِي عَصْرِهِ، لَا يُرَوِّى عَنْهُ حَرْفٌ فِي تَقْوِيَةِ أَبِيهِ بَلْ يُرَوِّى عَنْهُ ضِدُّ ذَلِكَ. فَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا وَفَّقَنَا».

وأخرج أبو الحسين المبارك بن عبد الجبار في "الطيوريات" (انتخاب أبي طاهر السلفي) (٧٦٦/٢) (٦٨٥) بإسناده حسن عن بشر بن موسى قال سمعت يحيى بن معين يقول: "ويل للمحدث إن استضعفه أصحاب الحديث، قلت له: يعملون به ماذا؟ قال: إن كان كذوباً سرقوا كتبه وأفسدوا حديثه، وحبسوه وهو حاقن حتى يأخذه الحصر، فيقتلوه بشر قتلة؛ وإن كان ذكراً فحلاً استضعفهم، وكانوا بين أمره ونهيهِ، قلت: وكيف يكون ذلك؟ قال: يكون يعرف ما يخرج من رأسه، ويكون هذا الشأن صنعة، أما سمعت أبا بكر الهذلي كيف يقول؟ قال لي الزهري: أعجبك الحديث؟ قلت: نعم، قال: أما إنه يجب ذكور الرجال ويكرهه مؤنثوهم (٦)، أما ذكور الرجال فهم الذين يطلبون الحديث والعلم

(٥) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه (١/١٥)، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (١/١٦)، والسمعاني في أدب الإملاء والاستملاء (١/٨)، والخطيب في شرف أصحاب الحديث (ص ٤١)، وإسناده صحيح.

(٦) أخرجه قول الزهري هذا أيضاً: الخطيب في "شرف أصحاب الحديث" (١٤١)، ومحمد بن طاهر المقدسي في "مسألة العلو والنزول" (٩)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢/٣٥)، والحاكم في المدخل إلى الإكمال (ص ٢٧)، والرامهرمزي في الحديث الفاصل (ص ١٧٩) من طرق عن الهذلي به، والهذلي هو سلمى بن عبد الله البصري، قال الذهبي عنه في الميزان (٦/١٧١): "أخباري علامة لين الحديث.. ضعفه أحمد وغيره".

لكنه لم يتفرد به، فقد تابعه: سعيد بن محمد الخصاف، أخرجه القاضي عياض في الإلماع (ص ٢٥).

وعرفوا قدره، وأمّا مؤثوهم فهم هؤلاء الذين يقولون: إيش تعمل بالحديث وتدع القرآن؟ أو ما علموا أن السنة تقضي على الكتاب أصلحنا الله وإياهم".

قلت: فهذا حكم الإمام محمد بن مسلم بن شهاب الزهري - رحمه الله - على البحيري وأشكاله !!

وهل يدري البحيري - الهدّام - جلالة الإمام الزهري وقدره؟! إن لم يكن يدري - وهذا الظنّ به - فليقرأ هذين الأثرين:

أخرج ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (١٨/٢): نا علي بن الحسن الحسنجاني نا أحمد بن حنبل: قيل لسفيان - يعني ابن عيينة - قال عمرو بن دينار: ما رأيت أبصر بحديث من الزهري؟ قال نعم.

وقال: ذكره أبي نا محمود بن غيلان نا عبد الرزاق نا معمر قال: قال: عمر بن عبد العزيز: عليكم باين شهاب هذا فإنكم لا تلقون أحداً أعلم بالسنة الماضية منه.

وقال الخطيب في "شرف أصحاب الحديث" (ص ١٢٣): أنشدني الحسن بن علي بن محمد البلخي، بأصبهان، قال: أنشدني أبو الفضل العباس بن محمد الخراساني:

رحلتُ أطلب أصل العلم مُجتهداً	وزينةُ المرءِ في الدنيا الأحاديثُ
لا يطلب العلم إلا بازلُ ذكرُ	وليسَ يَغْضُهِ إلا المَخَانِثُ
لا تعجبَنَّ بَمَالٍ سَوْفَ تتركُهُ	فإنما هذه الدُّنيا مَوَارِثُ

قلت: صدق - رحمه الله - أنه ليس يَغْضُ الحديث وعلمه، ويقلل من شأنه إلا المخانيث الذين تخنثوا في دينهم !!
وقال عبد الرحمن بن مهدي قال شعبة: كنت أنظر إلى فم قتادة فإذا قال حَدَّثَنَا كُتِبْنَا عَنْهُ فوقفته عَلَيْهِ وإذا لم يقل حَدَّثَنَا لم أَكْتُبْ عَنْهُ.
قلت: وذلك لأن قتادة - رحمه الله - كان مدلساً.

وقال عبد الرحمن بن مهدي: خصلتان لا يَسْتَقِيمُ فِيهَا حسن الظنّ: الحكم والحديث.

قال أبو الوليد الباجي في "التعديل والتجريح" (٢٩١/١): "يَعْنِي لَا يَسْتَعْمَلُ حَسَنَ الظَّنِّ فِي قَبُولِ الرَّوَايَةِ عَمَّنْ لَيْسَ بِمَرْضِي".

قلت: فقوم كان يراعون هذه الدقة في الثبوت من الأحاديث، يأتي جهول هدام من رويضة هذا الزمان يسفّه جهودهم، ويتهممهم - بدون حياء ولا خجل - أنهم يصحّحون أحاديث تخالف القرآن على فهمه البدعي السقيم العليل.

وأما الأحاديث المكذوبة التي افتريت على رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإنه يكشفها صيارفة هذا العلم من الأئمة الفحول، كما قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (١٨/٢) حدثني عبدة بن سليمان قال: قيل لابن المبارك هذه الأحاديث المصنوعة؟ قال: يعيش لها الجهاذة.

وأخرجه ابن قتيبة في "تأويل مختلف الحديث" (ص ٥٨)، وابن نقطة في "تكملة الإكمال" (٤٨٤/٣) من طريق أبي يعقوب الخطابي عن عمه عن الزهري به.
وأخرجه ابن جرير في تاريخه (٥٢٣/٤) أنه بلغه عن المبارك الطبري أنه سمع أبا عبيد الله الوزير يقول سمعت أبا جعفر المنصور يقول للمهدي: يا أبا عبد الله لا تجلس وقتاً إلا ومَعَكَ من أهل العلم من يحدثك؛ فإن محمد بن شهاب الزهري قال: الحديث ذكر ولا يحبه إلا ذكور الرجال، وصدق أخوزهرة.

والبحيري الهدّام ليس من هؤلاء الجهابذة باتفاق العقلاء الذين يحترمون دينهم وعقوبتهم .

* وقال البحيري الهدّام -كفى الله المسلمين شرّاً-: "وما اقترفه أهل التراث يتمثل أماننا في الكثير من أحاديث الصحيحين ولكننا سنهتم في المقال بجديتين من هذه النوعية الحديثان أخرجهما (مسلم) وهما حول مصير أبوي النبي في الآخرة :الحديث الأول: (مسلم) باب «بيان أن من مات على الكفر فهو في النار ولا تناله شفاعة ولا تنفعه قرابة المقربين» ٢٠٣: «حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا عفان، حدثنا حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس أن رجلاً قال: يا رسول الله أين أبي؟ قال: في النار . فلما قفَى دعاه فقال: إن أبي وأباك في النار .

الحديث الثاني: (مسلم) «باب استئذان النبي ربه عز وجل في زيارة قبر أمه» : 976 «حدثنا يحيى بن أيوب ومحمد بن عباد (واللفظ ليحيى) قالوا: حدثنا مروان بن معاوية عن يزيد (يعني بن كيسان) عن أبي حازم عن أبي هريرة قال: قال رسول الله: استأذنت ربي أن أستغفر لأمي فلم يأذن لي واستأذنته أن أزور قبرها فأذن لي .» والمراد في الحديثين إثبات أن أبوي النبي في النار خالدين، لأنهما ماتا على الشرك والكفر، ودعونا نستعرض ما شَيَّده الشارحون والمفسرون من طوابق شاهقة على هذين الحديثين (1) :زَيْن (مسلم) هكذا باستنتاجه الفطن باب الحديث باسم «بيان أن من مات على الكفر فهو في النار ولا تناله شفاعة ولا تنفعه قرابة المقربين» «ولأعلم كيف جزم (مسلم) بهذا الجزم الذي ليس فيه فقط إيذاء لرسول الله في أهله، ولكن الأعظم هو الافتراء على القرآن كما سنوضح، ورغم أنني على حد علمي لم أعرف أن (مسلمًا) كان فقيه زمانه لكي يحكم بهذا وحده، هكذا ابتداء على حديث آحاد، لم يشاركه في إخراجهم معلمه وأستاذه (البخاري)، ولكنه الزهو بالنفس أن يخرج الرجل حديثاً على شرطه هو، مخالفاً للقرآن العظيم ومخالفاً للأحاديث الصحيحة كما سنبين، ومدعياً على أبوي النبي ادعاءً عظيماً كهذا، ثم من كمال الزهو بالذات تأكيده في عنوان الباب استنتاجه بجرأة ليست عجيبة على القدماء أن أبأ النبي في النار خالداً لا تنفعه شفاعة النبي " .

قلت: صدق مَنْ قال: "لا داء أعيان من الجهل" .

وقال ضياء الدين بن الأثير في "المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر" (٢٣٩/١): "وقد قيل: إن الجهل بالجهل داء لا ينتهي إليه سقم السقيم" .

قلت: فهذا البحيري جاهل بجهله، فجهله مركب معقد؛ فهو داء لا ينتهي إليه سقم السقيم ! !

فإن المسكين أنزل نفسه في مفازة لا دارية له البتة بمدخلها ومخارجها فضاع في التيه حيران يبحث عن السراب، ويصارع الرياح بأيدٍ خاوية فارغة ! !
فهذا المتعالم صبَّ جام غضبه على الإمام مسلم -رحمه الله- سالكاً سبيل أسلافه أبي رية، والكوثري، ومحمد الغزالي في الطعن والانتقاص من أئمة الهدى إذا خالفوا أهواءهم، لكن دون أن يدري أن تراجم أبواب صحيح مسلم ليست من صنع مسلم، كما حكم بهذا العلماء .

قال السيوطي في "الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج": "ولهذا نجد النسخ القديمة ليس فيها أبواب البتة: نسخة بخط الحافظ أبي إسحاق الصريفي كذلك لا أبواب فيها أصلاً"^(٧) .

أن أصل تقسيم الأبواب من صنع مسلم، لكن تراجم الأبواب ليست من صنعه، كما قال ابن الصلاح في "صيانة صحيح مسلم" (ص ١٠٣): "ثم أن مسلماً رحمه الله وإيانا رتب كتابه على الأبواب فهو محبوب في الحقيقة" .

(٧) بواسطة: "الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه في الصحيح وأثره في علم الحديث (١/٣٨٥)" .

وقال حاجي خليفة في كشف الظنون (١/٥٥٥): "ثم إن مسلماً رتب كتابه على الأبواب ولكنه لم يذكر تراجم الأبواب، وقد ترجم جماعة أبوابه". أما العلة التي من أجلها ترك مسلم ذكر التراجم، فقد اختلف فيها:

قال ابن الصلاح: "ولكنه لم يذكر فيه تراجم الأبواب لئلا يزيداد بها حجم الكتاب أو لغير ذلك".

وقال الحدث المصري أحمد شاكر - رحمه الله - في مقدمته على "مفتاح كنوز السنة": "وأما صحيح مسلم فإنه ليس فيه تراجم للأبواب من عمل مؤلفه، بل التراجم التي كتبت على حاشيته من وضع الشراح الذين جاءوا بعده، وأهمهم الإمام النووي رحمه الله". قلت: ولو سلمنا أن تراجم الأبواب من صنع الإمام مسلم، فليس عيباً أن يصدر العالم حكماً في ترجمة أبواب كتابه بناء على حديث صحيح استوفى شروط الصحة على حسب معايير أئمة النقد، لا معايير الجهال والحاقدين على هذا الدين.

* وقال البحيري - الهدام -: "قال (النووي) - وهو الشارح الأكبر لكتاب (مسلم) في تعليقه وشرحه على حديث: "أبي وأباك في النار": «فيه أن من مات على الكفر فهو من أهل النار، وفيه أن من مات في الفترة على ما كانت عليه العرب من عبادة الأوثان فهو من أهل النار، وليس هذا مؤاخذه قبل بلوغ الدعوة، فإن هؤلاء كانت قد بلغت دعوة إبراهيم وغيره من الأنبياء»، ولا أعلم أيضاً كيف يملك (النووي) هذه الجرأة أولاً على أبي النبي، وذلك في جزمهما ما ماتا على ما كانت عليه العرب من عبادة الأوثان؟! فكيف عرف ذلك وكيف تأكد منه وكيف أجاز لنفسه أن يقول: «من مات على الكفر».

قلت: وإجابة أسئلتك المتهاققة أيها الحيران أن النووي عرف ذلك وتأكد منه من الأحاديث الصحيحة التي أخبرت بهذا، والتي تسعى إلى هدمها. فالنووي يقبل خبر الثقة ولا يردّه بالأهواء التي عليها المعتزلة وأذئابهم.

* وقال الهدام: " والمعروف ديناً ولغة وبداهة أن الكفر إنما هو الكفر بالدعوة فكيف كفر أبواه عليه صلوات الله بدين لم يدعيا إليه، ثم يملك كالعادة أيضاً جرأة عظيمة على تحدى آيات القرآن بقوله «فإن هؤلاء كانت قد بلغت دعوة إبراهيم» كيف ذلك والقرآن يخاطب النبي الكريم بقول الله: «وَمَا آتَيْنَاهُمْ مِنْ كُتُبٍ يَدْرُسُونَهَا وَمَا أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِنْ نَذِيرٍ» سبأ ٤".

قلت: وكيف أتت الجرأة أيها الهدام على علماء الإسلام حتى تسفهم بهذه الأساليب الإبليسية؟! وكيف أتت الجرأة على التهم بسلام أهل العلم؟!

* وقال البحيري - الهدام -: "أما كلام (النووي) عن الحديث الثاني (استأذنت ربي) فيقول: «فيه جواز زيارة المشركين في الحياة وقبورهم بعد الوفاة وفيه النهي عن الاستغفار للكفار»، وهنا يكرر (النووي) ذات الجرأة ويجزم أن قبر أم النبي هو من قبور المشركين ولا أعلم من أين أتى بدليل إشراكها إذ إن المعلوم أنه لم يثبت أبداً برواية متيقنة أنها كانت على دين الشرك الجاهلي، بل الثابت عكس ذلك كما سنوضح، ثم يخلط النووي في نهاية تعليقه خلطاً كبيراً فيقول «وفيه النهي عن الاستغفار للكفار» فيجعل أم النبي تارة مشركة وتارة كافرة، والفرق بينهما كبير، وأنه إمعان في الجرأة وتأكيدهم لحوان ما يكتبه عليه قد جعلها عامداً من عند نفسه تتصف بالوصفين معا فهي مشركة كافرة، ويا للعجب من جرأة كهذه (4). أما (البیهقي) فيزيد الجرأة إبداعاً وشرحاً فيقول في كتابه (دلائل النبوة): (1/192) (وكيف لا يكون أبواه وجده بهذه الصفة في الآخرة وقد كانوا يعبدون الوثن حتى

ماتوا»، ولا أدري أيضا بأية طريق استقى (البهيقي) علومه الخاصة التي أكد منها أنهم كانوا يعبدون الوثن حتى ماتوا، فإما أنه رآهم بعينه وهم يعبدون الوثن قبل الإسلام وهذا خيال ومحال، أو لعل ذلك الجزم بعبادتهم الأوثان قد جاء في المنام".

وقال البحيري -بعد ذلك:- "نقد الحديث لتعارضه مع صريح القرآن (1): قول الله عز وجل: «وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى حَتَّى يَبْعَثَ فِي أُمِّهَا رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَى إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ» القصص ٥٩ والآية لا تحتاج شرحاً أن الله لا يعذب أحداً، ولا يهلك القرى حتى يبعث الرسل (2). قول الله عز وجل: «وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ» (الشعراء ٢٠٨)، وتلك الآية تحمل نفس المعنى أن الإهلاك مقترب ببعث الرسل المنذرين (3). قول الله عز وجل: «ذَلِكَ أَنْ لَمْ يَكُنْ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا غَافِلُونَ» الأنعام ١٣١، والغفلة هي عدم إنذارهم برسول (4). قول الله عز وجل: «وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا» (الإسراء ١٥)، وذلك للتأكيد على المعنى المراد أن شرط العذاب هو إرسال الرسل (5). قول الله عز وجل: «رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لئَلَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ» النساء ١٦٥، مما يؤكد أن الحجة لا تقوم إلا بعد إرسال الرسل. وكل الآيات السابقة تكفي صراحة ووضوحاً لرد ألف حديث وليس حديثاً واحداً حيث تؤكد أن أهل الفترة ممن عاشوا قبل الرسل لا يعذبون لعدالة ورحمة الله، وإن لم يعف عنهم فعلى الأقل يكون أمرهم موكلًا إلى الله تعالى، فكيف نجزم أنهم في النار ففي ما أذنوا ليدخلوها، وكيف يتساوون في العذاب مع من سمع دعوة النبي وبلغه القرآن ثم كفر به فأين عدالة الإله، والله يقول: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ» النساء ٤٠".

وقال الهدام: "... أما زعمهم البغيض أن أبوى النبي سمعا دعوة نبي الله إبراهيم ولذلك عُدُّوا من المشركين فالآيات تنضح بتكذيب دعواهم (1): قول الله عز وجل: «لَتُنذِرَ قَوْمًا مَّا أُنْذِرَ آبَاؤُهُمْ فَهُمْ غَافِلُونَ» يس ٦، والحديث موجه للنبي الكريم يقول الله فيه ما لا يحتاج إلى شرح بل هو إقرار إلهي بأن قوم النبي ما أُنْذِرَ آبَاؤُهُمْ، فأى جرأة وقحة هذه التي امتلكها من يدَّعون أن أبوى النبي في النار لأنهما قد وصلتهما دعوة النبي إبراهيم. فلعله علم خاص بهم لم يعلم به الله - ونستغفر الله من ذلك (2). - قول الله عز وجل: «وَمَا آتَيْنَاهُمْ مِنْ كُتُبٍ يَدْرُسُونَهَا وَمَا أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِنْ نَذِيرٍ» سبأ ٤٤، نفس المعنى الجلى الواضح أن الله لم يرسل لآباء النبي وقومهم أنبياء (3). قول الله عز وجل: «لَتُنذِرَ قَوْمًا مَّا آتَاهُمْ مِنْ نَذِيرٍ مِّن قَبْلِكَ لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ» السجدة ٣، تأكيد على المعنى المراد (4). قول الله عز وجل: «لَتُنذِرَ قَوْمًا مَّا آتَاهُمْ مِنْ نَذِيرٍ مِّن قَبْلِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ» القصص ٤٦، فما هو المطلوب أكثر من هذه الآيات الصريحة التي تعضد بعضها بعضاً مؤكدة أن أهل الفترة لا يعذبون لأنهم لم تقم عليهم حجة الرسل، والآيات الأخرى التي تجزم أن قوم النبي خاصة لم يأتهم نذير قبل النبي؛ وعليه فإن كل ما يقال بخلاف ذلك كلام هابط مرسل واستدلال مضحك وهزلي".

قلت: الهدام يتصنع الغيرة على أبوي النبي صلى الله عليه وسلم، وعلى عدالة الإله سبحانه، وهو كاذب فاجر في تصنعه؛ لأنه قام على معاييره الإلحادية الفاسدة.

فإن أهل العلم اختلفوا في حكم أهل الفترة، لكن لم يطرُق اختلافهم إلى تكذيب الأحاديث الصحيحة في البخاري ومسلم وغيرهما التي عيّنت كفر بعض أهل الفترة، ولم يضرّبوا هذه الأحاديث بالقرآن، ولم يسعوا سعي البحيري خيب الله سعيه - إلى إسقاط هذه الأحاديث الصحيحة تحت دعوى مخالفتها للقرآن.

قال ابن عطية في الحرر الوجيز (٤٤٤/٣): "وقوله ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ قالت فرقة -هي الجمهور-: هذا في حكم الدنيا، أي إن الله لا يهلك أمة بعذاب إلا من بعد الرسالة إليهم والإنذار، وقالت فرقة: هذا عام في الدنيا والآخرة.

قال القاضي أبو محمد: وتلخيص هذا المعنى: أن مقصد الآية في هذا الموضع الإعلام بعبادة الله مع الأمم في الدنيا، وبهذا يقرب الوعيد من كفار مكة، ويؤيد هذا ما يجيء بعد من وصفه ما يكون عند إرادته إهلاك قرية، ومن إعلامه بكثرة ما أهلك من القرون، ومع هذا فالظاهر من كتاب الله في غير هذا الموضع ومن النظر أن الله تعالى لا يعذب في الآخرة إلا بعد بعثة الرسل".

وقال العلامة المفسر الشنقيطي في أضواء البيان (٦٥/٣): "قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾، ظاهر هذه الآية الكريمة: أَنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَلَا لَا يُعَذِّبُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِهِ لَا فِي الدُّنْيَا وَلَا فِي الْآخِرَةِ، حَتَّى يَبْعَثَ إِلَيْهِ رَسُولًا يَنْذِرُهُ وَيُحَذِّرُهُ، فَيُعْصِي ذَلِكَ الرَّسُولَ، وَيُسْتَمِرَّ عَلَى الْكُفْرِ وَالْمَعْصِيَةِ بَعْدَ الْإِنْذَارِ وَالْإِعْذَارِ

وَيُوضَحُ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ هَذِهِ الْآيَاتُ الْمَذْكُورَةُ وَأَمْثَالُهَا فِي الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ مِنْ أَنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَلَا لَا يُعَذِّبُ أَحَدًا إِلَّا بَعْدَ الْإِنْذَارِ وَالْإِعْذَارِ عَلَى السِّنَةِ الرَّسُلِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، تَصْرِيحُهُ جَلَّ وَعَلَا فِي آيَاتٍ كَثِيرَةٍ: "بَأَنْ لَمْ يَدْخُلْ أَحَدًا النَّارَ إِلَّا بَعْدَ الْإِعْذَارِ وَالْإِنْذَارِ عَلَى السِّنَةِ الرَّسُلِ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ جَلَّ وَعَلَا: كُلَّمَا أَتَيْنَا بِهَا نَذِيرًا قَالُوا بَلَى قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ آيَةٌ . . .

وَهَذِهِ الْآيَاتُ الَّتِي ذَكَرْنَا وَأَمْثَالُهَا فِي الْقُرْآنِ تَدُلُّ عَلَى عُذْرِ أَهْلِ الْفِتْرِ بِأَنَّهُمْ لَمْ يَأْتِهِمْ نَذِيرٌ وَلَوْ مَاتُوا عَلَى الْكُفْرِ، وَبِهَذَا قَالَتْ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَذَهَبَتْ جَمَاعَةٌ أُخْرَى مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى أَنَّ كُلَّ مَنْ مَاتَ عَلَى الْكُفْرِ فَهُوَ فِي النَّارِ وَلَوْ لَمْ يَأْتِهِ نَذِيرٌ، وَاسْتَدْلَوْا بِظَوَاهِرِ آيَاتٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ، وَبِأَحَادِيثٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَمِنْ الْآيَاتِ الَّتِي اسْتَدْلَوْا بِهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾، وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾، وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ اقْتَدَى بِهِ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ﴾، وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾، وَقَوْلُهُ: ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ يَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾، وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ، وَقَوْلُهُ: قَالُوا إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَهُمَا عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ.

وظاهر جميع هذه الآيات العموم، لأنها لم تخصص كافراً دون كافر، بل ظاهرها شمول جميع الكفار. ومن الأحاديث الدالة على أَنَّ الْكُفَّارَ لَا يُعْذَرُونَ فِي كُفْرِهِمْ بِالْفِتْرِ مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ . . . ، وذكر حديثي أبي النبي صلى الله عليه وسلم.

ثم قال: "إلى غير ذلك من الأحاديث الدالة على عدم عُذْرِ الْمُشْرِكِينَ بِالْفِتْرِ. وَهَذَا الْخِلَافُ مَشْهُورٌ بَيْنَ أَهْلِ الْأَصُولِ: هَلِ الْمُشْرِكُونَ الَّذِينَ مَاتُوا فِي الْفِتْرِ وَهُمْ يَعْبُدُونَ الْأَوْثَانَ فِي النَّارِ لِكُفْرِهِمْ، أَوْ مُعْذَرُونَ بِالْفِتْرِ؟ وَعَقْدُهُ فِي مَرَاقِي السُّعُودِ "بقوله:

ذُو فِتْرَةٍ بِالْفِرْعِ لَا يُرَاعَى . . . وَفِي الْأَصُولِ بَيْنَهُمْ نَزَاعٌ

وَمِمَّنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ أَهْلَ الْفِتْرَةِ الَّذِينَ مَاتُوا عَلَى الْكُفْرِ فِي النَّارِ: النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ، وَحَكَى عَلَيْهِ الْقَرَأَفِيُّ فِي شَرْحِ التَّنْقِيحِ الْإِجْمَاعِ، كَمَا نَقَلَهُ عَنْهُ صَاحِبُ "نَشْرِ الْبُتُودِ".

وَأَجَابَ أَهْلُ هَذَا الْقَوْلِ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ مِنْ أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ التَّعْذِيبَ الْمَنْفِيَّ فِي قَوْلِهِ: وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ الْآيَةِ، وَأَمثالُهَا مِنَ الْآيَاتِ، إِنَّمَا هُوَ التَّعْذِيبُ الدُّنْيَوِيُّ، كَمَا وَقَعَ فِي الدُّنْيَا مِنْ الْعَذَابِ بِقَوْمِ نُوحٍ، وَقَوْمِ هُودٍ، وَقَوْمِ صَالِحٍ، وَقَوْمِ لُوطٍ، وَقَوْمِ شُعَيْبٍ، وَقَوْمِ مُوسَى وَأَمثالِهِمْ، وَإِذْنٌ فَلَا يُنَافِي ذَلِكَ التَّعْذِيبَ فِي الْآخِرَةِ. وَنَسَبَ هَذَا الْقَوْلَ الْقُرْطُبِيُّ، وَأَبُو حَيَّانَ، وَالشُّوْكَانِيُّ وَغَيْرُهُمْ فِي تَفَاسِيرِهِمْ إِلَى الْجُمْهُورِ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ مَحَلَّ الْعَذْرِ بِالْفِتْرَةِ الْمَنْصُوصِ فِي قَوْلِهِ: وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ الْآيَةِ، وَأَمثالُهَا فِي غَيْرِ الْوَاضِحِ الَّذِي لَا يُخْفَى عَلَى أَدْنَى عَاقِلٍ، أَمَّا الْوَاضِحُ الَّذِي لَا يُخْفَى عَلَى مَنْ عِنْدَهُ عَقْلٌ كِعِبَادَةِ الْأَوْثَانِ فَلَا يُعْذَرُ فِيهِ أَحَدٌ؛ لِأَنَّ الْكُفَّارَ يَقْرُونَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ رَبُّهُمْ، الْخَالِقُ الرَّازِقُ، النَّافِعُ، الضَّارُّ، وَيَحَقِّقُونَ كُلَّ التَّحَقُّقِ أَنَّ الْأَوْثَانَ لَا تَقْدِرُ عَلَى جَلْبِ نَفْعٍ وَلَا عَلَى دَفْعِ ضَرٍّ، كَمَا قَالَ عَنْ قَوْمِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ وَعَلَى نَبِيِّنَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: لَقَدْ عَلِمْتُ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ، وَكَمَا جَاءَتْ الْآيَاتُ الْقُرْآنِيَّةُ بِكَثْرَةٍ بَأَنَّهُمْ وَقْتُ الشَّدَائِدِ يُخْلِصُونَ الدُّعَاءَ لِلَّهِ وَحْدَهُ، لِعِلْمِهِمْ أَنَّ غَيْرَهُ لَا يَنْفَعُ وَلَا يَضُرُّ، كَقَوْلِهِ: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفَلَكِ دَعَوْا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ الْآيَةَ﴾، وَقَوْلِهِ: ﴿وَإِذَا غَشِيَهُمْ مَوْجٌ كَظُلُلٍ دَعَوْا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾، وَقَوْلِهِ: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِلَاهَهُ﴾، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ، وَلَكِنَّ الْكُفَّارَ غَالَطُوا أَنْفُسَهُمْ لَشِدَّةِ تَعْصِبِهِمْ لِأَوْثَانِهِمْ، فَزَعَمُوا أَنَّهَا تَقْرِبُهُمْ إِلَى اللَّهِ زُلْفَى، وَأَنَّهَا شَفَعَاؤُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ؛ مَعَ أَنَّ الْعَقْلَ يَقْطَعُ بِنَفْيِ ذَلِكَ.

الْوَجْهُ الثَّلَاثُ: أَنَّ عِنْدَهُمْ بَقِيَّةٌ إِذَا رَمَّا جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ الَّذِينَ أُرْسِلُوا قَبْلَ نَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ كَأِبْرَاهِيمَ وَغَيْرِهِ، وَأَنَّ الْحُجَّةَ قَائِمَةٌ عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ، وَجَزَمَ بِهَذَا النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ، وَمَالَ إِلَيْهِ الْعَبَادِيُّ فِي (الْآيَاتِ الْبَيِّنَاتِ).

الْوَجْهُ الرَّابِعُ: مَا جَاءَ مِنَ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّ بَعْضَ أَهْلِ الْفِتْرَةِ فِي النَّارِ، كَمَا قَدَّمْنَا بَعْضَ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ بِذَلِكَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ. ١٠هـ

قلت: وقد جاءت عدة أحاديث أخرى تنص على كفر بعض من عاشوا في زمن الفترة، فليس الأمر مقتصرًا على أبوي النبي صلى الله عليه وسلم، وكلها أحاديث صحيحة وإن رغمت أنف البحيري وأشكاله-، ومن هؤلاء:

١. ابن جدعان:

أخرج مسلم (٢١٤) من حديث عائشة قُلتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ابْنُ جُدْعَانَ كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ يَصِلُ الرَّحِمَ، وَيُطْعِمُ الْمُسْكِينَ، فَهَلْ ذَلِكَ نَافِعُهُ؟ قَالَ: "لَا يَنْفَعُهُ، إِنَّهُ لَمْ يَقُلْ يَوْمًا: رَبِّ اغْفِرْ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ".

٢. حاتم الطائي:

أخرج أحمد في مسنده (٢٠٠/٣٠) من مروي بن قطري، قال: سَمِعْتُ عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبِي كَانَ يَصِلُ الرَّحِمَ، وَيَفْعَلُ كَذَا وَكَذَا، قَالَ: "إِنَّ أَبَاكَ أَرَادَ أُمْرًا فَأَذْرَكَهُ، يَعْنِي الذِّكْرَ" ^(٨).

٣. عمرو بن لحي:

أخرج مسلم (٢٨٥٦) من حديث سهيل عن أبيه عن أبي هريرة، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «رَأَيْتُ عَمْرَو بْنَ لُحْيٍ بْنَ قَمْعَةَ بْنَ خَنْدِفَ أَبَا بَنِي كَعْبٍ هَوْلًا، يَجْرُ قُصْبُهُ فِي النَّارِ».

وأخرج البخاري (٤٦٢٣)، ومسلم (٢٨٥٦) من حديث سعيد بن المسيب قال: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «رَأَيْتُ عَمْرَو بْنَ عَامِرٍ الْخَزَاعِيَّ يَجْرُ قُصْبُهُ فِي النَّارِ، كَانَ أَوَّلَ مَنْ سَيَّبَ السَّوَابِ».

وأخرج مسلم (٩٠٤) من حديث جابر مرفوعًا: "وَرَأَيْتُ أَبَا ثَمَامَةَ عَمْرَو بْنَ مَالِكٍ يَجْرُ قُصْبُهُ فِي النَّارِ".

وفي رواية: "وَحَتَّى رَأَيْتُ فِيهَا صَاحِبَ الْمُحْجَنِّ يَجْرُ قُصْبُهُ فِي النَّارِ، كَانَ يَسْرِقُ الْحَاجَّ بِمُحْجَنِّهِ، فَإِنْ فُطِنَ لَهُ قَالَ: إِنَّمَا تَعَلَّقَ بِمُحْجَنِّي، وَإِنْ غُفِلَ عَنْهُ ذَهَبَ بِهِ".

قلت: وفي الجانب الآخر هناك من أهل الفترة من ثبت على ملة إبراهيم، ولم يتابع مشركي العرب على وثنتهم، مع الانتباه إلى أن زمن الفترة لم يكن كبيرًا بالصورة التي تجعل معالم الدين الحق الذي أتى به إبراهيم وعيسى تندثر بالكلية، فكما أخرج البخاري في صحيحه (٣٩٤٨) عن سلمان الفارسي رضي الله عنه قال: «فَترَةُ بَيْنَ عِيسَى، وَمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمَا وَسَلَّمَ، سِتُّ مِائَةٍ سَنَةٍ».

أخرج البخاري (٣٨٢٦) قال: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، حَدَّثَنَا سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، "أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَقِيَ زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو بْنَ نُفَيْلٍ بِأَسْفَلِ بَلَدٍ، قَبْلَ أَنْ يَنْزَلَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْوَحْيُ، فَقَدِمَتْ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَفَرَةٌ، فَأَبَى أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا، ثُمَّ قَالَ زَيْدٌ: إِنِّي لَسْتُ أَكُلُ مِمَّا تَذْبَحُونَ عَلَى أَنْصَابِكُمْ، وَلَا أَكُلُ إِلَّا مَا ذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَأَنَّ زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو كَانَ يَعِيبُ عَلَى قُرَيْشٍ ذَبَائِحَهُمْ، وَيَقُولُ: الشَّاةُ خَلَقَهَا اللَّهُ، وَأَنْزَلَ لَهَا مِنَ السَّمَاءِ الْمَاءَ، وَأَنْبَتَ لَهَا مِنَ الْأَرْضِ، ثُمَّ تَذْبَحُونَهَا عَلَى غَيْرِ اسْمِ اللَّهِ، إِنْكَارًا لِمَا خَلَقَهَا اللَّهُ".

قال موسى: حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَلَا أَعْلَمُهُ إِلَّا تَحَدَّثَ بِهِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ: "أَنَّ زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو بْنَ نُفَيْلٍ خَرَجَ إِلَى الشَّامِ يَسْأَلُ عَنِ الدِّينِ، وَيَتَّبِعُهُ، فَلَقِيَ عَالِمًا مِنَ الْيَهُودِ فَسَأَلَهُ عَنْ دِينِهِمْ، فَقَالَ: إِنِّي لَعَلِّي أَنْ أَدِينَ دِينَكُمْ، فَأَخْبَرَنِي، فَقَالَ: لَا تَكُونُ عَلَى دِينِنَا حَتَّى تَأْخُذَ بِنَصِيصِكَ مِنْ غَضَبِ اللَّهِ، قَالَ زَيْدٌ مَا أَفْرُ إِلَّا مِنْ غَضَبِ اللَّهِ، وَلَا أَحْمِلُ مِنْ غَضَبِ اللَّهِ شَيْئًا أَبَدًا، وَأَنِّي أَسْتَطِيعُهُ فَهَلْ تَدُلُّنِي عَلَى غَيْرِهِ، قَالَ: مَا أَعْلَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ حَنِيفًا، قَالَ زَيْدٌ: وَمَا الْحَنِيفُ؟ قَالَ: دِينُ إِبْرَاهِيمَ لَمْ يَكُنْ يَهُودِيًّا، وَلَا نَصْرَانِيًّا، وَلَا يَعْبُدُ إِلَّا اللَّهَ، فَخَرَجَ زَيْدٌ فَلَقِيَ عَالِمًا مِنَ النَّصَارَى فَذَكَرَ مَثْلَهُ، فَقَالَ: لَنْ تَكُونَ عَلَى دِينِنَا حَتَّى تَأْخُذَ بِنَصِيصِكَ مِنْ لَعْنَةِ اللَّهِ، قَالَ: مَا أَفْرُ إِلَّا مِنْ لَعْنَةِ اللَّهِ، وَلَا أَحْمِلُ مِنْ لَعْنَةِ اللَّهِ، وَلَا مِنْ غَضَبِهِ شَيْئًا أَبَدًا، وَأَنِّي أَسْتَطِيعُ فَهَلْ تَدُلُّنِي عَلَى غَيْرِهِ،

(٨) وأخرجه أيضًا في (١١٦/٣٢).

قَالَ: مَا أَعْلَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ حَنِيفًا، قَالَ: وَمَا الْحَنِيفُ؟ قَالَ: دِينَ إِبْرَاهِيمَ لَمْ يَكُنْ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا، وَلَا يَعْبُدُ إِلَّا اللَّهَ، فَلَمَّا رَأَى زَيْدٌ قَوْلَهُمْ فِي إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ خَرَجَ، فَلَمَّا بَرَزَ رَفَعَ يَدَيْهِ فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَشْهَدُ أَنِّي عَلَى دِينِ إِبْرَاهِيمَ".

وأيضاً مما يدل على أن بعض مشركي العرب كانوا يعرفون ملة إبراهيم عليه السلام، وأنهم حادوا عنها إلى الشرك مع علمهم بالتوحيد: أنهم ظلوا يحجون البيت على بقايا ملة إبراهيم، إلا أنهم غيروا التلبية، وغيروا بعض المناسك:

أخرج مسلم (١١٨٥) عن أبي زُمَيْلٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانَ الْمُشْرِكُونَ يَقُولُونَ: لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ، قَالَ: فَيَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَيْلَكُمْ، قَدْ قَدْ» فَيَقُولُونَ: إِلَّا شَرِيكَكَ هُوَ لَكَ، تَمْلِكُهُ وَمَا لَكَ، يَقُولُونَ هَذَا وَهُمْ يَطُوفُونَ بِالْبَيْتِ.

وأخرج البخاري (١٦٨٤) عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَو بْنَ مَيْمُونٍ، يَقُولُ: شَهِدْتُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَلَّى بِجَمْعِ الصُّبْحِ، ثُمَّ وَقَفَ فَقَالَ: "إِنَّ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا لَا يَفِيضُونَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ وَيَقُولُوا: أَشْرَقَ ثَبِيرٌ، وَأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَالَفَهُمْ ثُمَّ أَفَاضَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ".

قلت: وقال الشيخ أبو الطيب محمد صديق خان في "فتح البيان في مقاصد القرآن" (٢٤١/١١): "فإن قلت: كم من أمة في الفترة بين عيسى ومحمد صلى الله عليه وسلم لم يخل فيها نذير؟ قلت: إذا كانت آثار النذارة باقية لم تخل من نذير إلا أن تدرس وحين اندرست آثار نذارة عيسى عليه السلام بعث الله محمداً صلى الله عليه وسلم، وآثار نذارته باقية إلى يوم القيامة؛ لأنه لا نبي بعده، فهل من مدكر، وهذا يقتضي أن أهل الفترة مكلفون ببقاء آثار الرسل المقدمة فيهم".

قلت: ووقفت على كلام جيد - في هذا الشأن - لحمد بن طاهر عاشور - رغم أشعريته - في تفسيره "التحرير والتنوير" (١٩٤/٢٥ - ١٩٦) في تفسيره قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ (٢٦) إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ . وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ لَعَلَّهُمْ يُرجِعُونَ (٢٨)﴾؛ حيث قال:

"فالمعنى: جعل إبراهيم قوله: إني براء مما تعبدون إلا الذي فطرني [الزخرف: ٢٦، ٢٧] شعاراً لعقبه، أي جعلها هي وما يرادفها قولاً باقياً في عقبه على مر الزمان فلا يخلو عقب إبراهيم من موحدين لله نابذين للأصنام . وأشعر حرف الظرفية بأن هاته الكلمة لم تنقطع بين عقب إبراهيم دون أن تعمّ العقب، فإن أريد بالعقب مجموع أعقابهم فإن كلمة التوحيد لم تنقطع من اليهود وانقطعت من العرب بعد أن تقلدوا عبادة الأصنام إلا من تهود منهم أو تنصر، وإن أريد من كل عقب فإن العرب لم يخلو من قائم بكلمة التوحيد مثل المنتصرين منهم كالقبائل المنتصرة وورقة بن نوفل، ومثل المتحنفين كزيد بن عمرو بن نفيل، وأمّية بن أبي الصلت . . . والعقب: الذرية الذين لا ينفصلون من أصلهم بأشئ، أي جعل إبراهيم كلمة التوحيد باقية في عقبه بالوصاية عليها راجعاً أنهم يرجعون، أي يذكرون بها التوحيد إذا رآن رين على قلوبهم، أو استحسنتوا عبادة الأصنام كما قال قوم موسى: اجعل لنا إلهاً كما لهم إلهة [الأعراف: ١٣٨] فيهدون بتلك الكلمة حين يضيق الزمن عن بسط الحجة . وهذا شأن الكلام الذي يجعل شعاراً لشيء فإنه يكون أصلاً موضوعاً قد تبين صدقه وإصابته، فاستحضاره يغني عن إعادة بسط الحجة له .

وَجُمْلَةُ لَعْلَهُمْ يَرْجِعُونَ بَدَلُ اشْتِمَالٍ مِنْ جُمْلَةٍ وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ لَأَنْ جَعَلَهُ كَلِمَةً إِنِّي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ [الزخرف: ٢٦] بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ، أَرَادَ مِنْهُ مَصَالِحَ لَعْقِبِهِ مِنْهَا أَنَّهُ رَجَا بِذَلِكَ أَنْ يَرْجِعُوا إِلَى بُذِّ عِبَادَةِ الْأَصْنَامِ إِنْ فُتِنُوا بِعِبَادَتِهَا أَوْ تَذَكَّرُوا بِهَا الْإِقْلَاعَ عَنْ عِبَادَةِ الْأَصْنَامِ إِنْ عَبَدُوهَا، فَمَعْنَى الرَّجُوعِ، الْعُودُ إِلَى مَا تَدُلُّ عَلَيْهِ تِلْكَ الْكَلِمَةُ.

وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: وَأَخَذْنَا مِنْهُمُ الْبَعْدَ لَعْلَهُمْ يَرْجِعُونَ [الزخرف: ٤٨]، أَيْ لَعْلَهُمْ يَرْجِعُونَ عَنْ كُفْرِهِمْ.

فَحَرْفُ (لَعْلَ) لِإِنْشَاءِ الرَّجَاءِ، وَالرَّجَاءُ هُنَا رَجَاءُ إِبْرَاهِيمَ لَا مُحَالَةَ، فَتَعَيَّنَ أَنْ يُقَدَّرَ مَعْنَى قَوْلِ صَادِرٍ مِنْ إِبْرَاهِيمَ بِإِنْشَاءِ رَجَائِهِ، بِأَنْ يُقَدَّرَ: قَالَ: لَعْلَهُمْ يَرْجِعُونَ، أَوْ قَائِلًا: لَعْلَهُمْ يَرْجِعُونَ. وَالرَّجُوعُ مُسْتَعَارٌ إِلَى تَغْيِيرِ اعْتِقَادٍ طَارِئٍ بِاعْتِقَادٍ سَابِقٍ، شَبَّهَ تَرْكَ الْاعْتِقَادِ الطَّارِئِ وَالْأَخْذَ بِالْاعْتِقَادِ السَّابِقِ بِرُجُوعِ الْمُسَافِرِ إِلَى وَطَنِهِ أَوْ رُجُوعِ السَّاعِي إِلَى بَيْتِهِ.

وَالْمَعْنَى: يَرْجِعُ كُلٌّ مِنْ حَادِّ عَنَّا إِلَيْهَا، وَهَذَا رَجَاؤُهُ قَدْ تَحَقَّقَ فِي بَعْضِ عَقِبِهِ وَلَمْ يَتَحَقَّقْ فِي بَعْضٍ كَمَا قَالَ تَعَالَى: قَالَ وَمَنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ [البقرة: ١٢٤] أَيْ الْمُشْرِكِينَ...

وَفِي قَوْلِهِ: وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ إِشْعَارٌ بِأَنْ وَحْدَانِيَّةَ اللَّهِ كَانَتْ غَيْرَ مَجْهُولَةٍ لِلْمُشْرِكِينَ، فَيَتَجَبَّرُ أَنْ الدَّعْوَةَ إِلَى الْعِلْمِ بِوُجُودِ اللَّهِ وَوَحْدَانِيَّتِهِ كَانَتْ بِاللُّغَةِ لَا كَثَرُ الْأُمَمِ بِمَا تَنَاقَلُوهُ مِنْ أَقْوَالِ الرُّسُلِ السَّابِقِينَ، وَمِنْ تِلْكَ الْأُمَمِ الْعَرَبُ، فَيَتَجَبَّرُ مُوَازَنَةً لِلْمُشْرِكِينَ عَلَى الْإِشْرَاقِ قَبْلَ بَعْثَةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَأَنَّهُمْ أَهْمَلُوا التَّظَرُّفَ فِيمَا هُوَ شَائِعٌ بَيْنَهُمْ أَوْ تَغَافَلُوا عَنْهُ أَوْ أَعْرَضُوا. فَيَكُونُ أَهْلُ الْفِتْرِ مُوَازِنِينَ عَلَى بُذِّ التَّوْحِيدِ فِي الدُّنْيَا وَمُعَاقِبِينَ عَلَيْهِ فِي الْآخِرَةِ

وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ مَا وَرَدَ فِي صِحَاحِ الْأَثَرِ مِنْ تَعْذِيبِ عَمْرٍو بْنِ لُحَيٍّ الَّذِي سَنَّ عِبَادَةَ الْأَصْنَامِ وَمَا رُوِيَ أَنَّ أَمْرَأَ الْقَيْسِ حَامِلَ لُؤَاءِ الشُّعْرَاءِ إِلَى النَّارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ". اهـ

وقال البقاعي في نظم الدرر (٣٣٢/١٦): "وروى البخاري في فتح مكة عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم أخرج من البيت صورة إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام في أيديهما الأزام فقال: «قاتلهم الله! لقد علموا ما استقسما بها قط» فبطل ما يقال من أن أهل الفترة جهلوا جهلاً أسقط عنهم اللوم".

قلت: ومما سبق نفهم أن أهل الفترة ليسوا سواء، فمنهم من بلغته الحجة الرسالية -وهي كلمة إبراهيم التي ظلت في عقبه- أو سعى إليها فأمن، ومنهم من بلغته الحجة فأعرض عنها وكفر فاستحق العذاب.

وتعيين أن فلاناً من أهل النار أم من أهل الجنة من أهل الفترة مرجعه إلى النصوص الشرعية لا إلى العقول والأهواء.

وهناك فئة ثالثة هي برزخ بين الفئتين، وهي التي يمتحن أصحابها يوم القيامة؛ نظراً لأنه لم تبلغهم الحجة الرسالية في الدنيا التي يستحقون بتركها العذاب، وهذه الفئة هي التي عناها الهدام بكلامه التالي؛ حيث قال -كسر الله قلمه-: "ثم يأتي دور (ابن كثير) في تفسيره لكي يضع بصمته في الأمر فيقول: "وإخباره عن أبويه وجده عبد المطلب بأنهم من أهل النار لا ينافي الحديث الوارد عنه أن أهل الفترة والأطفال والمجانين يمتحنون في العرصات يوم القيامة فيكون منهم من يجيب ومنهم من لا يجيب فيكون هؤلاء من جملة من لا يجيب، فلا منافاة والله الحمد والمنة".

"وما قاله (ابن كثير) هو أعجب العجائب بل هو التعتن بعينه والمغالاة بقبحها فلائنه لا يريد أن يرد أحاديث (مسلم) (أن آباء النبي في النار)؛ ولأنه وجد من طريق أخرى حديثاً صحيحاً يقول إن أهل الفترة - من ماتوا قبل بعثة النبي - سيمتحنون يوم القيامة بسؤالهم عن الإيمان، ما يعنى أن الحديث يدل على أن آباء النبي ليسا كما زعم (مسلم) من أهل النار، فلم يجد (ابن كثير) مخرجاً من الأزمة إلا بجمع بين الحديثين يثير الضحك والبكاء في آن على ما آلت إليه جرأة القوم على القرآن وعلى النبي، فيقول إن أهل الفترة سيمتحنون ويحييون يوم القيامة بما يدخل بعضهم الجنة وبعضهم النار ويكون آباء النبي من جملة الناس الذين لن يجيبوا بتوحيد الله لذلك سيدخلون النار، والله لولا المقام لكتبت كلاماً قد لا يحتمل تعليقاً على هذا البؤس الذي استنتجه ابن كثير".

قلت: بل إن أعجب العجائب جرأة هذا الرويضة على أسياذه في العلم بهذه الطريقة الوقحة التي لا تصدر من مسلم يحترم دينه، ويعرف قدر العلماء الذين بذلوا أعمارهم في حفظ هذا الدين وتبليغه.

وأقول لهذا الجاهل الذي لا يحسن أن يفرق بين البعرة والغير:

إن أصح الأحاديث في الامتحان يوم القيامة: حديث الأسود بن سريع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "أَرْبَعَةٌ يُحْتَجُّونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ رَجُلٌ أَصَمٌّ وَرَجُلٌ أَحْمَقٌ وَرَجُلٌ هَرَمٌ وَرَجُلٌ مَاتَ فِي الْفَتْرَةِ فَأَمَّا الْأَصَمُّ فَيَقُولُ: يَا رَبِّ لَقَدْ جَاءَ الْإِسْلَامُ وَمَا أَسْمَعُ شَيْئاً وَأَمَّا الْأَحْمَقُ فَيَقُولُ: رَبِّ قَدْ جَاءَ الْإِسْلَامُ وَالصَّبِيَّانُ يَحْذِفُونَنِي بِالْبَعْرِ وَأَمَّا الْهَرَمُ فَيَقُولُ: رَبِّ لَقَدْ جَاءَ الْإِسْلَامُ وَمَا أَعْقِلُ، وَأَمَّا الَّذِي مَاتَ فِي الْفَتْرَةِ فَيَقُولُ: رَبِّ مَا آتَانِي لَكَ رَسُولٌ فَيَأْخُذُ مَوَاتِيهِمْ لِيُطِيعُنَهُ فَيُرْسِلُ إِلَيْهِمْ رَسُولًا أَنْ ادْخُلُوا النَّارَ قَالَ: فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ دَخَلُوهَا كَانَتْ عَلَيْهِمْ بَرْدًا وَسَلَامًا" (١).

وبوب ابن حبان عليه: ذَكَرُ الْإِخْبَارِ عَنْ وَصْفِ الْأَقْوَامِ الَّذِينَ يُحْتَجُّونَ عَلَى اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

قال الإمام ابن باز - رحمه الله - كما في فتاوى نور على الدرب (١/١٢٠): "وأما حديث: «إن أبي وأباك في النار» فهو حديث صحيح رواه مسلم في صحيحه، «أن رجلاً قال: يا رسول الله أين أبي؟ قال في النار فلما ولي دعاه وقال له إن أبي وأباك في النار»، واحتج العلماء بهذا على أن أبا النبي صلى الله عليه وسلم كان ممن بلغته الدعوة وقامت عليه الحجة، فهذا قال: في النار، ولو أنه كان من أهل الفترة لم يقل له النبي صلى الله عليه وسلم هذا الكلام في حقه، وهكذا لما استأذن ربه أن يستغفر لأمة نهى عن ذلك، ولكنه أذن له أن يزورها، ولم يؤذن له في الاستغفار لها، فهذا يدل على أنهما بلغتهما الدعوة، وأنهما ماتا على دين الجاهلية، وعلى دين الكفر، وهذا هو الأصل في الكفار أنهم في النار، إلا من كان لم تبلغه الدعوة أعني دعوة الرسل عليهم الصلاة والسلام فهذا هو صاحب الفترة، فمن كان في علم الله أنه لم تبلغه الدعوة والله سبحانه وتعالى أحكم الحاكمين وهو الحكم العدل، فيمتحنه يوم القيامة. أما من بلغته دعوة الرسل في حياته، كدعوة إبراهيم وموسى وعيسى، وعرف الحق، ثم بقي على الشرك بالله فهذا ممن بلغتهم الدعوة، فيكون من أهل النار؛ لأنه عصى واستكبر عن اتباع الحق، والله جل وعلا أعلم". اهـ

وجاء في فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء (٢/٤٩٩): "السؤال الثاني من الفتوى رقم (١٦٤٢٦):

(١) أخرج أحمد (٢٢٨/٢٦)، وإسحاق بن راهويه (٤١)، وابن حبان (٧٣٥٧)، وصححه الإمام الألباني في الصحيحة (١٤٣٤)، (٢٤٦٨).

س ٢: هل صحيح أن أهل الفترة ناجون، وأن أبوي النبي صلى الله عليه وسلم كانوا من أهل الفترة، وأنهم ناجون من عذاب النار، وأنهم في الجنة؟ وإن كان غير صحيح، فما هو الرد؟ وما حكم الدين في هذا الكلام؟ أفتونا مأجورين.

ج ٢: أهل الفترة فيهم خلاف بين العلماء، والأرجح في شأنهم أنهم يمتحنون يوم القيامة، فمن أجاب لما طلب منه نجا، ومن أبى هلك، كما صحَّ بذلك حديث الأسود بن سريع التميمي السعدي وغيره. وأما أبوا الرسول صلى الله عليه وسلم فليسا من أهل الفترة؛ لأن العرب كانوا على ملة إبراهيم صلى الله عليه وسلم، خصوصا في أرض الحجاز، وإنما دخل عليهم الشرك أخيراً في عهد عمرو بن لحي الخزاعي، ولكن عندهم بقايا من دين إبراهيم، مثل الحج وغيره، فليسوا أهل فترة؛ لأن أهل الفترة عبارة عن قوم لم تبلغهم دعوة أحد من الرسل، وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال لرجل سأله عن أبيه: «إن أبي وأباك في النار»، رواه مسلم في (صحيحه).

وثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه استأذن ربه أن يزور قبر أمه فأذن له، واستأذن أن يستغفر لها فلم يؤذن له، وقد قال الله عز وجل: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَى مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾، وهذه الآية نزلت في أبي طالب وأمثلة ممن مات على الشرك بعد الدعوة.

وبالله التوفيق، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم". اهـ

* وقال البحيري -الهدام-: "عدد من أهل السلف شبُّوا عن الطوق وردوا أحاديث (مسلم)، الأول هو (جلال الدين السيوطي) الذي ألف ثلاث رسائل في رد حديثي (مسلم) كان أشهرها رسالة: "التعظيم والمنة في أن أبوي رسول الله في الجنة"، والثاني هو القاضي (ابن العربي) الذي قال بجرأة لا نستطيعها نحن عندما سئل عن قول إن أبوي النبي في النار قال: «ملعون من قال ذلك».

قلت: أولاً جلال الدين السيوطي لا ينسب إلى السلف، فإن السلف الصالح هم أهل القرون الثلاثة الأولى من الهجرة، والسيوطي كان في آخر القرن التاسع وبداية العاشر.

وقد ترجم السيوطي لنفسه في كتابه: "حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة"، وكذا في كتابه: "التحدث بنعمة الله".

ومن ينظر في ترجمة السيوطي، ويتتبع بعض مؤلفاته يدرك أنه خالف منهج السلف الصالح في عدد من مسائل المعتقد منها مسألة أبوي النبي صلى الله عليه وسلم، فالسيوطي أقرب إلى منهج المتصوفة منه إلى منهج السلف الصالح وأهل الحديث.

وقد اعتمد السيوطي في مصنفاته في إثبات إسلام أبوي النبي صلى الله عليه وسلم على حديث إحياء الأوبن، وهو حديث منكر كما بين هذا الحفاظ المحققون، كما قال أبو الحسن عبيد الله الرحمانى المباركفوري في مرعاة المفاتيح (٥/٥١٣): "وقال القاري: الجمهور على أن والديه - صلى الله عليه وسلم - ماتا كافرين، وهذا الحديث - أي: ما أخرجه مسلم - أصح ما ورد في حقهما".

وأما قول ابن حجر: وحديث إحيائهما حتى آمنا به ثم توفياً حديث صحيح، ومن صحَّحه الإمام القرطبي والحافظ ابن ناصر الدين، فعلى تقدير صحته لا يصلح أن يكون معارضاً، لحديث مسلم، مع أن الحفاظ طعنوا فيه ومنعوا جوازه أيضاً بأن إيمان اليأس غير مقبول إجماعاً، كما يدل عليه الكتاب والسنة، وبأن الإيمان المطلوب من المكلف إنما هو الإيمان الغيبي، وقد قال تعالى: ﴿ وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ ﴾ [الأنعام: ٢٨]. وقال ابن كثير في تفسيره (٤٠١/١): "وَالْحَدِيثُ الْمَرْوِيُّ فِي حَيَاةِ أَبِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْكُتُبِ السِّتَةِ وَلَا غَيْرِهَا، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ".

قلت: وقد أجاد في نقض دعاوى السيوطي في هذا الباب: د. أحمد بن صالح الزهراني في كتابه: "نقض مسالك السيوطي في والدي المصطفى صلى الله عليه وسلم"، فأوضح البحيري أن يقرأ هذا الكتاب لعله أن يفقه ويتعلم، وإلا فالسكوت له أسلم.

* وقال الهدام: "أما المعاصرون باستثناء القلب الشجاع (محمد الغزالي) فقد استهجنوا الحديثين ولكنهم التجؤوا للتأويل - التأويل صرف المعنى الظاهر إلى معنى آخر إذا عن ما يقتضى ذلك على أن يكون هذا الصرف مقبولا فى اللغة - إشارا للسلامة من الدخول في معارك رد حديث بأحد الصحيحين وارتكوا فى تأويلهم إلى «أن العرب كانت تطلق على العم كلمة الأب، إذن فالمقصود فى الحديث هو (أبوطالب) عم النبى»، لكن الثابت أن العرب فى سياق كلام واضح كهذا لا يقصدون أبدا العم فى كلامهم عن الأب...".

قلت: أولاً: تمجيدك لـ محمد الغزالي الإخواني المعتزلي يؤكد أنك تسير على خطاه الاعتزالية الإخوانية !!

وثانياً: هؤلاء لا عبرة بأقوالهم ولا وزن لاجتهادهم مع النص الصحيح الثابت الذي لا يقبل التأويل.

* وقال البحيري الهدام: "نقد الحديث لتعارضه مع الأحاديث الصحيحة المتفقة مع صريح القرآن (1: أخرج البخارى (٤٣١٥) حديثاً فى موقعة (حنين) أن النبى لما تولى عنه المسلمون قال: «أنا النبى لا كذب أنا ابن عبد المطلب»، وهنا يتبين أن الرسول يفخر ببنته لجدّه (عبد المطلب) والثابت أن الله أنزل فى كتابه: «وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ» التوبة 3، فلو كان جده صلوات الله عليه من المشركين الخالدين فى النار لتبرأ النبي منه تصديقاً لنص القرآن، كما تبرأ النبي إبراهيم من أبيه: «وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ» التوبة ١١٤، فلا يتصور أن يفخر النبي بجده المشرك وهو مطالب بالبراءة منه ما يؤكد أنه توفي على التوحيد".

قلت: قد ردّ العلماء على هذه الشبهة قديماً، وبينوا سبب انتساب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى جدّه عبد المطلب - رغم كفره -، لكن البحيري المتعالم لا يرجع لفهم العلماء؛ لأنه يعتبر نفسه أهلاً أن يفهم النصوص الشرعية وحده وأن يحاكمها بهواه.

قال العيني في شرح سنن أبي داود (٤٠٤/٢): "لم يذكره افتخاراً؛ لأنه كان يكره الانتساب إلى الكفار؛ كما

في هذا الحديث؛ ولكنه ذكرهم بهذا رؤياً كان عبد المطلب رآها له أيام حياته، وكانت إحدى دلائل نبوته، وكانت القصة فيها مشهورة عندهم، فعرفهم شأنها، وأذكرهم بها، وخروج الأمر على الصدق فيها".

وقال القاضي ناصر الدين البيضاوي في "تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة" (٢٤٥/٣): "قيل: انتسب إلى عبد المطلب للتعريف دون المفاخرة، وإنما ذكره ولم يذكر عبد الله؛ لأنه لم يره، وكان عبد المطلب هو الذي رباه".

وقال المناوي في "التيسير شرح الجامع الصغير" (٣٧٤/١): "نسب نفسه إلى جده لشهرته به وللتعريف والتذكير، بما أخبرهم به الكهنة قبل ميلاده أنه حان أن يظهر من بني عبد المطلب نبي فذكرهم به لا للفخر، فإنه كان يكرهه ولا للعصبية فإنه كان يذمها".

وقال القسطلاني في "إرشاد الساري" (٨٢/٥): "انتسب لجده لشهرته به، كما قال ضمام بن ثعلبة، لما قدم أيكم ابن عبد المطلب".

وقال ابن الملقن في التوضيح شرح الجامع الصحيح (٩٠/٢٠): "فيه النسبة إلى الجد، وأن يقول أنا ابن فلان، للجد والنسبة للكافر، والنبي - صلى الله عليه وسلم - لم يمه ولادة حرام في نسبه، وكذلك الأنبياء يدعون إلى آبائهم على حالهم على حكم الدنيا".

* وقال البحيري الهدام: "أخرج مسلم نفسه (٢٢٧٦) قول النبي: «إن الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل. واصطفى قريشاً من كنانة. واصطفى من قريش بني هاشم. واصطفاني من بني هاشم». ولا أعلم معنى في الاصطفاء إلا النسب المتسلسل الطاهر المبرأ من الشرك لأن الله سبحانه قال في كتابه العزيز: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ» التوبة ٢٨، فلا يمكن أن يصطفى الله النجس ولكن الاصطفاء للموحدين الأطهار وذلك ما يؤكد توحيد آباء النبي كما يؤكد بطلان ووهم حديثي (مسلم).

قلت: هذا المتعالم يحرف الكلم عن مواضعه، فلا يضع الكلام في موضعه المناسب؛ حيث إن معنى الاصطفاء هنا ليس - كما ذكر - هذا الهدام، إنما كما قال المناوي في شرح الجامع الصغير (٢٤٥/١): "ومعنى الاصطفاء والخيرية في هذه القبائل ليس باعتبار الديانة بل باعتبار الخصال الحميدة". وهذه الخصال الحميدة بينها العيني في عمدة القاري (٧٣/١٦) بقوله: "وكانت لقريش في الجاهلية مكارم منها: السقاية والعمارة والرفادة والعقاب والحجاجة والندوة واللواء والمشورة والأشناق والقبلة والأعنة والسفارة والأيسار والحكومة والأموال المحجرة، وكانوا يسمون: آل الله وجيران الله".

وهذا النسب لا قيمة له بغير الإيمان والعمل الصالح، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الجواب الصحيح عن بديل دين المسيح (٢٧٥/٦): "وهؤلاء بنو إسرائيل ابن خليل الله، وهؤلاء بنو إسحاق ابن خليل الله، وكلاهما ممن وعد الله إبراهيم في التوراة فيهم بما وعده من إنعام الله عليه النعمة التي لم ينعم الله بها على غيرهم فكان أهل مكة معظمين لأنهم جيران البيت، ولأنهم أشرف بني إسماعيل فإن الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل، واصطفى قريشاً من كنانة، واصطفى هاشماً من قريش، واصطفى محمداً من بني هاشم، وكان قد عاداه أشراف هؤلاء كما عادى المسيح أشراف بني إسرائيل".

وبدل هؤلاء وهؤلاء نعمة الله كُفراً، وأحلوا قومهم دار البوار، وكفى الله رسولاً المسيح من عاداه منهم، ولم ينفعهم نسبهم، ولا فضل مدينتهم، وكذلك كفى الله محمداً من عاداه، واتقم منهم، ولم ينفعهم أنسابهم، ولا فضل مدينتهم فإن الله إنما يثبت بالإيمان والتقوى لا بالبد والتسبب.

* وقال الهدام: "قول الله عز وجل في كتابه: «وتقلبك في الساجدين» الشعراء 219، جاء عن ابن عباس في التفسير أن المعنى هو تقلب النبي في أصلاب أجداده من الساجدين قبل مولده".

قلت: قول ابن عباس أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٢٨٢٨/٩) قال: حَدَّثَنَا أَبُو خَلَادٍ سُلَيْمَانُ بْنُ خَلَادٍ الْمُؤَدَّبُ، ثنا الحسن بن بشر بن مسلم الكوفي، ثنا سعيد، أنبا عطاء، عن ابن عباس، في قول الله عز وجل: ﴿وَتَقَلَّبَكَ فِي السَّاجِدِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٩] قال: «ما زال النبي صلى الله عليه وسلم يتقلب في أصلاب الأنبياء حتى ولدته أمه».

قلت: سليمان بن خلاد قال ابن أبي حاتم: كُتِبَ عَنْهُ مَعَ أَبِي وَهُوَ صَدُوقٌ.

وأما، فقد ترجمه الذهبي في ميزان الاعتدال (٤٨١/١)، فقال: "قال أبو حاتم وغيره: صدوق.

وقال ابن خراش: منكر الحديث. وقال النسائي: ليس بالقوي وتردد فيه أحمد بن حنبل".

ولخص الحافظ حاله في التقريب فقال: صدوق يخطئ.

وعليه فهذا إسناد ضعيف لا يصح.

وقال الشوكاني في فتح القدير (١٣٩/٤): "﴿وَتَقَلَّبَكَ فِي السَّاجِدِينَ﴾ أَي: وَيَرَاكَ إِنْ صَلَّيْتَ فِي الْجَمَاعَةِ رَاكِعًا وَسَاجِدًا وَقَائِمًا، كَذَا قَالَ أَكْثَرُ الْمُفَسِّرِينَ. وَقِيلَ: يَرَاكَ فِي الْمُوَحِّدِينَ مِنْ نَبِيِّ إِلَى نَبِيِّ حَتَّى أُخْرِجَكَ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ. وَقِيلَ: الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «يَرَاكَ» حِينَ تَقُومُ قِيَامَهُ إِلَى التَّهَجُّدِ، وَقَوْلُهُ: وَتَقَلَّبَكَ فِي السَّاجِدِينَ يُرِيدُ تَرَدُّدَكَ فِي تَصَفِّحِ أَحْوَالِ الْمُجْتَهِدِينَ فِي الْعِبَادَةِ وَتَقَلُّبِ بَصَرِكَ فِيهِمْ، كَذَا قَالَ مُجَاهِدٌ".

قلت: هكذا ذكره الشوكاني بصيغة التمرّض، وهو كذلك.

ولو صحَّ فمعناه أنه جاء من سلالة خليل الله إبراهيم عليه السلام، أي الأنبياء.

لكن هل يستطيع البحيري أن يدعي أن عبد المطلب جد النبي صلى الله عليه وسلم، وعبد الله -والد النبي صلى الله عليه وسلم- كانا نبيين؟! فلو صح هذا التأويل فلا حجة فيه البتة على إسلام جد ووالد النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما معناه أنه صلى الله عليه وسلم جاء من سلالة فيها رسل وأنبياء، لكن ليست كل السلالة من الرسل والأنبياء، وبداهة لا يلزم أن يكونوا كلهم موحدين مسلمين.

وكما ذكر الشوكاني أن أكثر أقوال المفسرين على أن معنى الآية: وَيَرَاكَ إِنْ صَلَّيْتَ فِي الْجَمَاعَةِ رَاكِعًا وَسَاجِدًا وَقَائِمًا، وهذا الذي رجّحه شيخ المفسرين ابن جرير في جامع البيان (٦٦٩/١٧) حيث قال: "وَأَوَّلَى الْأَقْوَالِ فِي ذَلِكَ بَأَوَّلِهِ قَوْلُ مَنْ قَالَ تَأْوِيلُهُ: وَيَرَى تَقَلُّبَكَ مَعَ السَّاجِدِينَ فِي صَلَاتِهِمْ مَعَكَ، حِينَ تَقُومُ مَعَهُمْ وَتَرْكُوعُ وَتَسْجُدُ، لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الظَّاهِرُ مِنْ مَعْنَاهُ. فَأَمَّا قَوْلُ مَنْ وَجَّهَهُ إِلَى أَنَّ مَعْنَاهُ: وَتَقَلَّبَكَ فِي النَّاسِ، فَإِنَّهُ قَوْلٌ بَعِيدٌ مِنَ الْمَفْهُومِ بظَاهِرِ التَّلَاوَةِ، وَإِنْ كَانَ لَهُ وَجْهٌ، لَأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ لَا شَيْءَ إِلَّا وَظَلُّهُ يَسْجُدُ لِلَّهِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ الْمَفْهُومُ مِنْ قَوْلِ الْقَائِلِ: فَلَنَا مَعَ السَّاجِدِينَ، أَوْ فِي السَّاجِدِينَ، أَنَّهُ مَعَ النَّاسِ أَوْ فِيهِمْ، بَلِ الْمَفْهُومُ بِذَلِكَ أَنَّهُ مَعَ قَوْمِ سُجُودِ السُّجُودِ الْمَعْرُوفِ، وَتَوَجُّعِهِ مَعَانِي كَلَامِ اللَّهِ إِلَى الْأَغْلَبِ أَوَّلَى مِنْ تَوَجُّعِهِ إِلَى الْإِنْكَارِ. وَكَذَلِكَ أَيْضًا فِي قَوْلِ مَنْ قَالَ: مَعْنَاهُ: تَقَلَّبَ فِي أَبْصَارِ السَّاجِدِينَ، وَإِنْ كَانَ لَهُ وَجْهٌ، فَلَيْسَ ذَلِكَ الظَّاهِرُ مِنْ مَعَانِيهِ. فَتَأْوِيلُ الْكَلَامِ إِذَنْ: وَتَوَكَّلْ عَلَى الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ، الَّذِي يَرَاكَ حِينَ تَقُومُ إِلَى صَلَاتِكَ، وَيَرَى تَقَلُّبَكَ فِي الْمُؤْمِنِينَ بِكَ فِيهَا بَيْنَ قِيَامٍ وَرُكُوعٍ وَسُجُودٍ وَجُلُوسٍ".

* أما قول الهدّام: "نقد السند في الحديثين (1): هذان الحديثان من أفراد مسلم أي ما انفرد به عن البخاري ولم يتابعه عليه إلا بعض كتب السنن والمسانيد، وذلك بنظر أهل الحديث يعد نزولا عن درجة الحديث الذي اتفقا عليه البخاري ومسلم مع أن رأينا في هذه المسألة بخلاف ذلك فمن الجائز أيضا اجتماعهم على حديث به علل كثيرة فالعصمة لله ورسوله ولا لأحد بعدهما (2). هذان الحديثان (آحاد) وقد قرر الكثير من علماء الحديث قديما وحديثا أن (الآحاد) لا يقيم عليه عمل ولا عقيدة، وليس هذا فحسب بل هو مخالف كما أوضحنا لصريح القرآن والنقل".

قلت: هذه إحدى كذبات البحيري على العلماء الذين لا يحترمون ولا يرفع رأسا لأقوالهم، فلم عزى إليهم الآن ؟!

فمن هم هؤلاء العلماء الكثر الذين قرروا أن حديث الآحاد لا يقيم عليه عمل ولا عقيدة ؟!

والجواب الذي يعرفه العلماء حقا: أن القائلين بهذا هم أهل البدع من المعتزلة والأشاعرة ونحوهم من علماء الكلام.

أما السائرون على نهج الصحابة والسلف الصالح لا يعرفون هذا الهراء، بل كان المستقر عندهم أن خبر الآحاد المنقول بالسند الصحيح أو الحسن

حجة تفيد العلم اليقيني وتوجب العمل، فخير الآحاد حجة في العقائد والأحكام، وهذا هو الموافق للفطرة والنقل الصحيح.

قال أبو المظفر السمعاني في قواطع الأدلة (٢/٢٥٨): "وأما ما سوى هذا من أخبار الآحاد فالكلام فيها يشتمل على شيئين: أحدهما: فيما يتعلق بالعلم.

والآخر: فيما يتعلق بالعمل.

أما العلم فذهب جمهور الفقهاء والمتكلمين إلى أنه لا يوجب العلم، وذهب أكثر أصحاب الحديث إلى أن الأخبار التي حكم أهل الصنعة بصحتها ورواها الأثبات الثقات موجبة للعلم وقد ذكرنا حجتهم على هذا في كتاب الانتصار ÷. اهـ

وقال - رحمه الله - أيضا في كتابه "الانتصار لأصحاب الحديث" (ص ٧١): "ونشتغل الآن بالجواب عن قولهم فيما سبق: (إن أخبار الآحاد لا تقبل فيما طريقه العلم) وهذا رأس شغب المبتدعة في ردّ الأخبار، وطلب الدليل من النظر والاعتبار، فنقول - والله التوفيق -: إن الخبر إذا صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ورواه الثقات والأئمة وأسند خلفهم عن سلفهم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وتلقته الأمة بالقبول، فإنه يوجب العلم فيما سبيله العلم، هذا قول عامة أهل الحديث والمتقين من القائلين على السنة"، ثم قال في (ص ٧٣): "ومشهور معلوم استدلال أهل السنة بالأحاديث، ورجوعهم إليها، فهذا إجماع منهم على القول بأخبار الآحاد.

وكذلك أجمع أهل الإسلام متقدموهم ومتأخروهم على رواية الأحاديث في صفات الله عز وجل، وفي مسائل القدر، والرؤية، وأصل الإيمان، والشفاعة والحوض وإخراج الموحدين المذنبين من النار، وفي صفة الجنة والنار، وفي الترغيب والترهيب، والوعد والوعيد، وفي فضائل النبي صلى الله عليه وسلم، ومناقب أصحابه، وأخبار الأنبياء المتقدمين عليه، وكذلك أخبار الرقائق والعظات وما أشبه ذلك مما يكثر عدّه وذكره.

وهذه الأشياء كلها علمية لا عملية، وإنما تروى لوقوع علم السامع بها، فإذا قلنا إن خبر الواحد بها لا يجوز أن يوجب العلم، حملنا أمر الأمة في نقل هذه الأخبار على الخطأ، وجعلناهم لاغين هاذين مشتغلين بما لا يفيد أحدا شيئا، ولا ينفعه ويصير كأنهم قد دونوا في أمور الدين ما لا يجوز الرجوع إليه

والاعتماد عليه، وربما يترقى هذا القول إلى أعظم من هذا، فإن النبي صلى الله عليه وسلم أدى هذا الدين إلى الواحد فالواحد من أصحابه؛ ليؤدوه إلى الأمة وينقلوه عنه، فإذا لم يقبل قول الراوي؛ لأنه واحد؛ رجع هذا العيب إلى المؤدي، نعوذ بالله من هذا القول الشنيع والاعتقاد القبيح". اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في مقدمة أصول التفسير:

"ولهذا كان جمهور أهل العلم من جميع الطوائف على أن "خبر الواحد ÷ إذا تلقته الأمة بالقبول تصديقاً له أو عملاً به أنه يوجب العلم وهذا هو الذي ذكره المصنفون في أصول الفقه من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد إلا فرقة قليلة من المتأخرين اتبعوا في ذلك طائفة من أهل الكلام أنكروا ذلك؛ ولكن كثيراً من أهل الكلام أو أكثرهم يوافقون الفقهاء وأهل الحديث والسلف على ذلك". اهـ

* ثم قال الهدام: "أما الرواة ففي حديث (أبي وأباك) الراوي هو (حماد بن سلمة) وقد وثقه بعض العلماء ورده بعضهم، كما أن البخاري نفسه لم يقبل أن يخرج له ولو حديثاً واحداً كتقرير منه بضعف روايته؛ لأنه كان يخطئ كثيراً وكان يروى بالمعنى وليس باللفظ، وجاء في (حماد) عند علماء الجرح والتعديل قول (أبو حاتم) في الجرح والتعديل (٦٦/٩): «حماد ساء حفظه في آخر عمره»، أما أهم ما قيل فيه فقد قال (الزبيعي) في نصب الراية (٢٨٥/١): «لما طعن في السن ساء حفظه. فالاحتياط أن لا يحتج به فيما يخالف الثقات»، والكلام معناه مهم وهو أن حديثه إذا خالف الثقات لا يحتج به، وقد خالف القرآن بذاته، فأى مخالفة بعد. الخلاصة: هذان الحديثان مردودان لا يصح منهما شيء لمعارضتهما القرآن والأحاديث المتفقة مع ظاهر آياته؛ لأنه لا يمكن رد النص القرآني الذي هو قطعي الثبوت وقطعي الدلالة بنص ظني الثبوت وظني الدلالة إن تعارضاً، فالآيات الكريمة لا تحتل إلا الثبوت ولا يحتمل معناها معنى آخر غير ظاهرها".

قلت: لقد تابع البحيري الكوثري في طعنه على حماد بن سلمة؛ حيث روى ما يخالف أهواءهما.

فدعوى الهدام أن البخاري لم يقبل أن يخرج له ولو حديثاً واحداً كتقرير منه بضعف روايته؛ لأنه كان يخطئ كثيراً وكان يروى بالمعنى وليس باللفظ، هذه من كيسه لا وجود لها إلا في أوهامه.

فكون البخاري تحاشى الإخراج لبعض الثقات لا يعني أنه يرى ضعفهم على الإطلاق.

والبخاري إنما أخرج لحماذ متابعة، لكنه لم يخرج له في الأصول، وقد أنكر ابن حبان - رحمه الله - على البخاري تحاشيه إخراج أحاديث حماد بن سلمة في الأصول رغم أنه أخرج لمن هم دون حماد، فقال ابن حبان في الثقات (٢١٦/٦): "ولم ينصف من جانب حديثه واحتج بأبي بكر بن عياش في كتابه وبابن أخي الزهري وبعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، فإن كان تركه إياه لما كان يخطئ فغيره من أقرانه مثل الثوري وشعبة ودونهما وكانوا يخطئون، فإن زعم أن خطأه قد كثر من تغير حفظه فقد كان ذلك في أبي بكر بن عياش موجوداً وأنا يبلغ أبو بكر حماد بن سلمة ولا يمكن من أقران حماد مثله بالبصرة في الفضل والدين والعلم والنسك والجمع والكتابة والصلابة في السنة والقمع لأهل البدعة ولم يكن يثلبه في أيامه إلا قدرى أو مبتدع جهمي لما كان يظهر من السنن الصحيحة التي ينكرها المعتزلة وأنا يبلغ أبو بكر بن عياش حماد بن سلمة في إتقانه أو في جمعه أم في علمه أم في ضبطه".

قلت: وأما دعوى أن حماداً ساء حفظه في آخر عمره، فقد قال بها بعض أهل العلم، كما نقل عن أبي حاتم.

وقال البيهقي: "حماد ساء حفظه آخر عمره، فالحفاظ لا يحتجون بما يخالف فيه".

قلت: ورد هذه الدعوى العلامة عبد الرحمن المعلمي اليماني في كتابه الجليل: "التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل" (١٠/٤٠٥/المجموع)، فقال: "والبيهقي أربعته شقاشق أستاذ ابن فورك المتجهم الذي حدا حدوا بن الثلجي في كتابه الذي صنّفه في تحريف أحاديث الصفات والظعن فيها، وإنما قال البيهقي: «هو أحد أئمة المسلمين إلا أنه لما كبر قبل تغيره، وما سوى حديثه عن ثابت لا يبلغ اثني عشر حديثاً أخرجها في الشواهد» . أقول: أما التغير فلا مستند له ونصوص الأئمة تبين أن حماداً أثبت الناس في ثابت وحيد مطلقاً، وكأنه كان قد أئقن حفظ حديثهما، فأما حديثه عن غيرهما فلم يكن يحفظه، فكان يقع له فيه الخطأ إذا حدث من حفظه أو حين يحول إلى الأصناف التي جمعها" .

قلت: وقد نص الإمام مسلم على هذا المعنى في كتابه "التمييز" (ص ٩٢)، فقال: "قد يكون من ثقات المُحدثين من يضعف روايته عن بعض رجاله الذي حمل عنهم للتبثيت يكون له في وقت . . . والدليل على ما بينا من هذا اجتماع أهل الحديث ومن علمائهم على أن أثبت الناس في ثابت البناني حماد بن سلمة وكذلك قال يحيى القطان ويحيى بن معين وأحمد بن حنبل وغيرهم من أهل المعرفة وحماد يعد عندهم إذا حدث عن غير ثابت كحديثه عن قتادة وأيوب ويونس وداود بن أبي هند والجريري ويحيى بن سعيد وعمرو بن دينار وأشباههم فإنه يخطئ في حديثهم كثيراً وغير حماد في هؤلاء أثبت عندهم كحماد بن زيد وعبد الوارث ويزيد بن زريع وابن علية" .

قلت: أخرج عبد الله بن أحمد في مسائله لأبيه (١٣١/٢): سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ أَثْبَتَ النَّاسَ فِي ثَابِتِ الْبَنَانِيِّ . وقال أبو حاتم - كما في العلل لابنه (١٢/٤) -: "وحماد بن سلمة أثبت الناس في ثابت وعلي بن زيد" .

ونقل الحافظ ابن رجب كلام مسلم بحروفه كما في شرح علل الترمذي (٧٨٣/٢)، ثم عقب عليه قائلاً: "ومع هذا فقد خرج مسلم في صحيحه لحما بن سلمة عن أيوب وقتادة وداود بن أبي هند والجريري ويحيى بن سعيد الأنصاري، ولم يخرج حديثه عن عمرو بن دينار، ولكن إنما خرج حديثه عن هؤلاء فيما تابعه عليه غيره من الثقات، ووافقوه عليه، لم يخرج له عن أحد منهم شيئاً تفرد به عنه، والله أعلم" .

قلت: والخلاصة أن أئمة الحديث متفقون على صحة رواية حماد بن سلمة عن ثابت، وأن أوثق الناس في ثابت هو حماد، فلا عبرة بعد ذلك بطعن البحيري النكرة .

و[إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُوا اسْتِثْبَاتَهُمُ الْبَعِيدَ مِنَ الرِّوَايَاتِ الضَّعِيفَةِ وَالْمُنْكَرَةِ أَصْلًا فِي إِثْبَاتِ إِيْمَانِ آبَاءِ الرَّسُولِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَيُؤُولُونَ لِأَجْلِهِ الْآيَاتِ الْكَثِيرَةِ وَالْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الصَّرِيحَةِ - قَدْ غَفَلُوا عَنْ أَمْرٍ عَظِيمٍ، وَهُوَ الْحِكْمَةُ وَالْفَائِدَةُ فِي الْإِكْتَارِ مِنَ التَّصْرِيحِ بِكُفْرِ وَالِدِ إِبْرَاهِيمَ فِي الْقُرْآنِ، وَمَا فِي مَعْنَاهُ كَهَيْسَةِ ابْنِ نُوحٍ الَّذِي أَصْرَعَ عَلَى كُفْرِهِ، وَلَمْ يَرْضَ أَنْ يَرْكَبَ السَّفِينَةَ مَعَ وَالِدِهِ وَأَهْلِهِ، وَفِي تَصْرِيحِ الرَّسُولِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِمَا يَكُونُ مِنْ أَمْرِ إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلِ مَعَ وَالِدِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَتَصْرِيحِهِ أَيْضًا بِأَنَّهُ أَبَاهُ فِي النَّارِ، وَبَعْدَ إِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى لَهُ فِي الْاسْتِغْفَارِ لَأَمِّهِ وَلِأَعَمِّهِ الَّذِي رَبَّاهُ وَلَهُ عَلَيْهِ أَعْظَمُ الْحَقُوقِ . وَمِثْلُ ذَلِكَ - فِيمَا يَظْهَرُ - إِنْزَالُ سُورَةِ فِي سُوءِ حَالِ أَبِي لَهَبٍ وَمَصِيرِهِ إِلَى النَّارِ وَهُوَ عَمُّ الرَّسُولِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

إِنَّ الْحِكْمَةَ الْبَالِغَةَ وَالْفَائِدَةَ الظَّاهِرَةَ مِنْ هَذِهِ النُّصُوصِ هِيَ تَقْرِيرُ أَصْلِ التَّوْحِيدِ الْهَادِمِ لِقَاعِدَةِ الْوُثْنِيَّةِ بِالْفَصْلِ بَيْنَ مَا هُوَ لِلَّهِ وَمَا هُوَ لِرُسُلِهِ، وَهُوَ أَنَّ الرُّسُلَ - عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - لَمْ يُرْسَلُوا إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ، مَا عَلَيْهِمْ إِلَّا تَبْلِيغُ دِينِ اللَّهِ وَإِقَامَتُهُ، وَلَيْسَ لَهُمْ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ، وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَحَدٍ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا، وَلَيْسَ عَلَيْهِمْ هُدًى أَحَدٌ وَلَا رُشْدُهُ بِالْفِعْلِ، وَإِنَّمَا عَلَيْهِمْ هِدَايَةُ التَّعْلِيمِ وَالْحُجَّةِ، فَلَا يَهْدُونَ مَنْ أَحْبَبُوا، وَلَا يَغْنُونَ عَنْهُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَإِنْ كَانَ أَقْرَبَ النَّاسِ

وَأَحَبَّهُ إِلَيْهِمْ فِي النَّسَبِ وَالْمُعَامَلَةِ الدُّنْيَوِيَّةِ . وَأَمَّا قَاعِدَةُ وَثْنِيَّةِ الْعَرَبِ وَغَيْرِهِمْ فَهِيَ اتِّخَاذُ أَوْلِيَاءٍ مِنَ الْعِبَادِ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ وَسَطَاءُ بَيْنَ اللَّهِ وَبَيْنَ عِبَادِهِ فِي شُؤْنِ الْخَلْقِ وَالْإِيجَادِ ، وَالْإِشْقَاءِ وَالْإِسْعَادِ ، وَالسَّلْبِ وَالْإِمْدَادِ ، لَا فِي مُجَرَّدِ النَّبْلِغِ وَالْإِرْشَادِ قِيَاسًا عَلَى مَا يَعْهَدُونَ مِنَ الْأَقْرَبِينَ وَالْمُقَرَّبِينَ عِنْدَ الْمُلُوكِ الْمُسْتَبْدِينَ ، فَهُمْ لِذَلِكَ يَدْعُوهُمْ مَعَ اللَّهِ أَوْ مِنْ دُونِ اللَّهِ^(١٠) .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في منهاج السنة (٤/٣٤٨): " وَأَمَّا أَهْلُ السُّنَّةِ فَعِنْدَهُمْ أَنَّهُ مَا بَغَتْ امْرَأَةٌ نَبِيًّا قَطُّ ، وَأَنَّ ابْنَ نُوحٍ كَانَ ابْنَهُ . كَمَا قَالَ تَعَالَى وَهُوَ أَصْدَقُ الْقَائِلِينَ: ﴿ وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ ﴾ [سُورَةُ هُودٍ: ٤٢] وَكَمَا قَالَ نُوحٌ: ﴿ يَا بَنِيَّ ارْكَبْ مَعَنَا ﴾ [سُورَةُ هُودٍ: ٤٢] وَقَالَ: ﴿ إِنْ أُنَبِّئُ مِنْ أَهْلِي ﴾ [سُورَةُ هُودٍ: ٤٥] ، فَاللَّهُ وَرَسُولُهُ يَقُولَانِ: إِنَّهُ ابْنُهُ ، وَهَؤُلَاءِ الْكَذَّابُونَ الْمُفْرُونَ الْمُؤْذُونَ لِلْأَنْبِيَاءِ يَقُولُونَ: إِنَّهُ لَيْسَ ابْنُهُ . وَاللَّهُ تَعَالَى لَمْ يَقُلْ: إِنَّهُ لَيْسَ ابْنُكَ ، وَلَكِنْ قَالَ: ﴿ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ﴾ .

وَهُوَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قَالَ: ﴿ قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَنْ سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ ﴾ [سُورَةُ هُودٍ: ٤٠] ثُمَّ قَالَ: ﴿ وَمَنْ آمَنَ ﴾ [سُورَةُ هُودٍ: ٤٠] أَيُّ: وَاحْمِلْ مِنْ آمَنَ ، فَلَمْ يَأْمُرْهُ بِحَمْلِ أَهْلِهِ كُلِّهِمْ ، بَلِ اسْتَسْنَى مِنْ سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ [مِنْهُمْ] ، وَكَانَ ابْنُهُ قَدْ سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ ، وَلَمْ يَكُنْ نُوحٌ يَعْلَمُ ذَلِكَ . فَلِذَلِكَ قَالَ: ﴿ رَبِّ إِنِّي مِنْ أَهْلِي ﴾ ظَانًا أَنَّهُ دَخَلَ فِي جُمْلَةٍ مِنْ وَعْدِ بَنِيَّاتِهِمْ . وَلِهَذَا قَالَ مَنْ قَالَ مِنَ الْعُلَمَاءِ: إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ الَّذِينَ وَعَدْتَ بِإِنجَائِهِمْ . وَهُوَ وَإِنْ كَانَ مِنَ الْأَهْلِ نَسَبًا فَلَيْسَ هُوَ مِنْهُمْ دِينًا ، وَالْكَفَرُ قَطَعَ الْمُوَالَاةَ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْكَافِرِينَ ، كَمَا نَقُولُ: إِنَّ أَبَا لَهَبٍ لَيْسَ مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ وَلَا مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَقَارِبِهِ ، فَلَا يَدْخُلُ فِي قَوْلِنَا: "اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ" .

وَخِيَانَةُ امْرَأَةِ نُوحٍ لَزَوْجِهَا كَانَتْ فِي الدِّينِ ؛ فَإِنَّهَا كَانَتْ تَقُولُ: إِنَّهُ مَجْنُونٌ . وَخِيَانَةُ امْرَأَةِ لُوطٍ أَيْضًا كَانَتْ فِي الدِّينِ ؛ فَإِنَّهَا كَانَتْ تَدُلُّ قَوْمَهَا عَلَى الْأَضْيَافِ ، وَقَوْمُهَا كَانُوا يَأْتُونَ الذُّكْرَانَ ، لَمْ تَكُنْ مَعْصِيَتُهُمُ الزَّانَا بِالنِّسَاءِ حَتَّى يُظَنَّ أَنَّهَا أَتَتْ فَاحِشَةً ، بَلْ كَانَتْ تَعِينُهُمْ عَلَى الْمَعْصِيَةِ وَتَرْضَى عَمَلَهُمْ . ثُمَّ مِنْ جَهْلِ الرَّافِضَةِ أَنَّهُمْ يُعْظَمُونَ أَنْسَابَ الْأَنْبِيَاءِ: آبَاءَهُمْ وَأَبْنَاؤُهُمْ ، وَيَقْدَحُونَ فِي أَرْوَاجِهِمْ ؛ كُلُّ ذَلِكَ عَصِيَّةٌ وَاتِّبَاعُ هَوًى حَتَّى يُعْظَمُونَ فَاطِمَةَ وَالْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ ، وَيَقْدَحُونَ فِي عَاشَةِ [أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ] ، فَيَقُولُونَ - أَوْ مَنْ يَقُولُ مِنْهُمْ - : إِنَّ أَرَا بَا إِبْرَاهِيمَ كَانَ مُؤْمِنًا ، وَإِنَّ أَبَوَيْ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَا مُؤْمِنَيْنِ ، حَتَّى لَا يَقُولُوا: إِنَّ النَّبِيَّ يَكُونُ أَبُوهُ كَافِرًا ، فَإِذَا كَانَ أَبُوهُ كَافِرًا امْكُنْ أَنْ يَكُونَ ابْنُهُ كَافِرًا ، فَلَا يَكُونُ فِي مُجَرَّدِ النَّسَبِ فَضِيلَةٌ .

وَهَذَا مِمَّا يَدْفَعُونَ بِهِ أَنَّ ابْنَ نُوحٍ كَانَ كَافِرًا لِكُونِهِ ابْنِ نَبِيٍّ ، فَلَا يَجْعَلُونَهُ كَافِرًا مَعَ كُونِهِ ابْنَهُ ، وَيَقُولُونَ أَيْضًا: إِنَّ أَبَا طَالِبَ كَانَ مُؤْمِنًا . وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: كَانَ اسْمُهُ عِمْرَانُ ، وَهُوَ الْمَذْكُورُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾ . [سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ: ٣٣]

وَهَذَا الَّذِي فَعَلُوهُ مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الْإِفْتِرَاءِ وَالْبُهْتَانِ فِيهِ مِنَ النَّاقِضِ وَعَدَمِ حُصُولِ مَقْصُودِهِمْ مَا لَا يَخْفَى . وَذَلِكَ أَنَّ كَوْنَ الرَّجُلِ أَبِيهِ أَوْ ابْنَهُ كَافِرًا لَا يَنْقُصُهُ [ذَلِكَ] عِنْدَ اللَّهِ شَيْئًا ، فَإِنَّ اللَّهَ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ .

وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ الصَّحَابَةَ أَفْضَلُ مِنْ آبَائِهِمْ ، وَكَانَ آبَاؤُهُمْ كُفَرَاءَ ، بِخِلَافِ مَنْ كُونَهُ زَوْجٌ يَغِي [قَحْبَةً] ؛ فَإِنَّ هَذَا مِنْ أَعْظَمِ مَا يُذَمُّ بِهِ وَيُعَابُ ؛ لِأَنَّ مَضَرَّةَ ذَلِكَ تَدْخُلُ عَلَيْهِ ، بِخِلَافِ كُفَرَاءِ أَبِيهِ أَوْ ابْنِهِ " . اهـ

قلت: فهل إسلام البحيري شيعي رافضي متستر ؟ !

(١٠) ما بين المعكوفتين مستفاد من تفسير المنار (٧/٤٥٤) لحمد رشيد رضا .

أَمْ أَنَّهُ يَبْتَ سَمُومَ الرَّاڤِضَةِ تَحْقِيقًا لِمَصَالِحِ الدَّوْلَةِ الرَّاڤِضِيَّةِ فِي بَثِّ الْفِتَنِ فِي الدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ مُقَابِلَ حَفْنَةِ مِنَ الدَّوْلَارَاتِ ؟ !
أَمْ أَنَّهُ يَخْدُمُ الرَّوَاڤِضَ وَالْاِسْتِشْرَاقَ الْعَفْنَ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ ، مُقَابِلَ الشَّهْرَةِ الزَّائِفَةِ وَالظُّهُورِ عَلَى حِسَابِ سَنَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ !